

الترخيم في العربية

معناه • أغراضه • أنواعه

تأليف
الدكتور إبراهيم حسن إبراهيم
المستاذ اللغويات المساعد بكلية اللغة العربية بالقاهرة
جامعة الأزهر

١٤٠٤ - ١٩٨٤

مطبعة حسان
١٩٨١ شارع الجيش - القاهرة



الترجمة في العربية

معناه • أغراضه • أنواعه

تأليف
الدكتور إبراهيم حسن إبراهيم
أستاذ اللغويات المساعد بكلية اللغة العربية بالقاهرة
جامعة الأزهر

١٩٨٤ - ١٤٠٤

مطبعة حسن
٢٤١ شارع الجبش - القاهرة ت ٨٣٣٥٤٠

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مقدمة

أحمدك اللهم على ما علمت ، وأشكرك على ما أنعمت ، وأستوهدك علماً
نافعاً يزلف إليك ، وعملاً صالحاً أرجو به الخلاص بين يديك ، وأسألك أن
تصلي وتسلم على خيرتك من خلقك ، وأمينك على وحيك ، محمد عبدك
ورسولك ، وعلى آله وأصحابه العالمين العاملين

وبعد :

فقد امتازت اللغة العربية بخصائص لا توجد في غيرها من اللغات ،
فهي أفضل اللغات وأوسعها ، لاحتوائها على ضروب من القول لا تحصى ،
وفنون من الكلام لا تعد ، ففيها الحقيقة والحجاز ، وفيها الإطناب والإيجاز
وفيها الحذف والذكر ، وفيها التقديم والتأخير إلى غير ذلك مما لا يقع تحت
حصر ولا عد ، وحسبك منها أنها لغة القرآن الكريم .

والترخيم : نوع من أنواع الحذف الواقع في الكلمة ، شائع في كلام
العرب شعراً ونثراً ، لكنهم لم يسيروا فيه على سنن واحد ، فرة يحذفون
حرفاً ، وثانية يحذفون حرفين ، وثالثة يحذفون كلمة برأسها إلى غير ذلك
مما هو مبين بهذا البحث .

ولقد اهتم النحاة بهذه الظاهرة ، وأخذوا يقيّمون القواعد لها ، ويدلون

— ٤ —

بالآراء فيها ، كل علي قدر طاقته وحسب اجتهاده ، حتى أوفوا على الغاية أو كادوا .

ولم يقف دورى عند حد تجميع هذه الآراء وتلك القواعد ، التي وجدتتها مبثوثة متفرقة في بطون كتب النحو والصرف وغيرها ، بل تجاوزت هذا الحد إلى محاولة التوفيق والتقريب ، والترجيح والتضعيف ، وغيرها من الأمور التي تقتضيها طبيعة البحث العلمي .

فإن كنت قد وفقت فبالله التوفيق ، وإن كانت الأخرى لخسبي أنى لم آل جهداً ، ولم أدخر وسعاً

ولقد حفزنى إلى اختيار هذا الموضوع رغبتى الملحة في إظهار بعض ما تمتاز به لغة القرآن الكريم من سهولة عالية ، ورقة سامية ، بحيث يجد فيها المتكلم طلبته ، والسامع نشدته ، مع قلة الكلام ، ووجازة اللفظ .

والله أسأل أن ينفع بهذه الدراسة ، وأن يدخر لى عنده أجرها ، لأنه نعم المولى ونعم النصير .

إبراهيم حسن إبراهيم

الترخيم

١ - معناه لغة واصطلاحاً ، والعلاقة بين المعنيين

ندل مادة (رخم) في اللغة - غالباً^(١) - علي معنى اللين والرقّة والسهولة ، يقال : رَخِمُ الكلام والصوت رخامة ، فهو رخم : لان ورقّه وسهّل ، ويقال : رخت الجارية فهي رخيمة ورخم . إذا كانت سهلة المنطق . قال : قيس بن ذريح :

ربّما لو اوضحت الجبين غريرة كالشمس إذ طلعت ، رخم للمنطق

والرّخام : حجر أبيض سهل رخو ، والرّخامى : الريح اللينة ، والترخيم : الترفيق والتليين . . . إلخ^(٢) .

والترخيم في اصطلاح النحويين : حذف بعض الكلمة على وجه مخصوص

والعلاقة بين المعنيين - اللغوى والاصطلاحى - واضحة . يشير إليها ابن منظور في لسان العرب فيقول : « والترخيم : التليين ، ومنه الترخم في الأسماء ، لأنهم إنما يحذفون أواخرها ليسهلوا النطق بها »^(٣) .

(١) انما قلنا (غالباً) . لأنها قد تخرج عن المعنى المذكور الى غيره ، ومن ذلك قولهم (رخم السقاء) اذا أنتن .
(٢) لسان العرب ط بيروت المجلد الأول ص ١١٤٦ وما بعدها (رخم) ، والقاموس المحيطة ط بيروت ١١٨/٤ .
(٣) اللسان م/١ ص ١١٤٧ .

ويذكر صاحب اللسان - أيضاً - أن الخليل أخذ معنى الترقيم عن الأصمعي ، وذلك في حكاية على لسان الأصمعي يقول فيها إن الخليل لقيه فسأله : ما تسمى العرب السهل من الكلام ؟ فأجاب الأصمعي : العرب تقول جارية رخيمة إذا كانت سهلة المنطق ، فعمل - أي الخليل - باب الترقيم على هذا^(١) .

لكننا حين نتأمل تعليق ابن عباس - رضى الله عنهما - على قراءة على ابن أبي طالب وابن مسعود رضى الله عنهما (ونادوا يا مال^(٢)) ، وهو قوله : « ما كان أشغل أهل النار عن الترقيم » : نشك كثيراً في ما روى عن الأصمعي في اللسان ، لأن هذا التعليق يوضح - صراحة - أن الترقيم (لفظاً ومعنى) كان معلوماً قبل الأصمعي وقبل الخليل ، وليس من المعقول أن قصة هذا التعليق وهي الشائعة المشهورة في كتب النحو وغيرها - لم تصل إلى الخليل ، حتى يأخذ عن الأصمعي لفظ الترقيم أو معناه !

٢ - أغراضه

يتضح لنا من معنى الترقيم أنه ضرب من ضرب الرقة في الكلام واللين في المنطق ، والعرب كانوا يرون أن كثرة الاستعمال تتطلب التخفيف ، حتى يلقي الكلام قبولاً واستحساناً ، ومن ثم فقد رأيناهم يكثرون من التخفيف في أسلوب النداء مثلاً ، فيحذفون فعل النداء (أنادى أو أدهو أو نحوهما) اكتفاء بأداة النداء مرسلة ، ويحذفون أداة النداء نفسها على الرغم من نياتها

(١) السابق نفسه .

(٢) من الآية ٧٧ الزخرف - وهذه القراءة على لغة من ينتظر ، وقراً الغنوى : يا مال بالرفع على لغة من لا ينتظر - انظر مختصر الشواذ لابن خالويه ١٣٦ ، والبحر المحيط ٢٨/٨ .

عن فعل النداء ودلالاتها عليه - ثانية ، ويرخون للمنادي بحذف آخره
ثالثة . . . إلخ ، والسبب في هذه الحذف كثرة استعمال هذا الأسلوب ، وهذه
الكثرة تقتضى التخفيف والاختصار .

قال سيديويه مشيراً إلى العلة في بناء أسلوب النداء على التخفيف : «لأن كثرة
في كلامهم ، ولأن أول الكلام أبدأ النداء ، إلا أن تدعاه استغناء بإقبال
المخاطب عليك ، فهو أول كلام لك به تعطف للكلام عليك ، فلما كثروا وكان
الأول في كل موضع حذفوا منه تخفيفاً ، لأنهم مما يغيرون إلا كثرة في
كلامهم »^(١) . فإذا ما انتقلنا من ترخيم للمنادي إلى ترخيم الضرورة رأينا
مدى حاجة الأسلوب إلى التخفيف ، وهل هناك أدعي للتخفيف من الضرورة
الشعرية ١٩ .

أما النوع الثالث والآخر وهو ترخيم التصغير فإن التخفيف والنسيب
فيه هو مبنى الباب وأساسه .

وقد يكون التخفيف أمراً يستدعيه اللفظ ، وذلك كقراءة (ونادوا يامال)
وهي التي أشرنا إليها آنفاً يقول أبو الفتح ابن جني بعد إيراد القراءة :
« هذا للذهب للألوف في الترخيم ، إلا أن فيه في هذا للوضع سراً جديداً ،
وذلك أنهم - لعظم ما هم عليه - ضعفت قواهم ، وذلت أنفسهم ، وصغر
كلامهم ، فكان هذا من مواضع الاختصار ضرورة عليه ، ووقوفادون
تجاوزوه إلى ما يستعمله للمالك لقوله ، القادر على التصرف في منطقة »^(٢) .

(١) الكتاب لسيبويه ٣١٦/١ .

(٢) المحتسب لابن جني ٢٥٧/٢ ، وانظر البرهسان للزركشي ص ١١٨ ،

والانتقان للسيوطي ٢٠٢/٣ ، والكشاف للزمخشري م/٣ ص ٤٤٩ .

مما سبق ينبغي لنا أن الغرض الأول من أغراض الترخيم هو التخفيف الذي تتطلبه كثرة الاستعمال ، أو تقتضيه الضرورة الشعرية ، أو يستدعيه للمقام .

وقد يكون الغرض من الترخيم - إلى جانب التخفيف - الرغبة في الإيجاز والاختصار ، أو لليل إلى تنويع الكلام وتلوينه ، أو تحليته وتحسينه ، أو المقصد إلى سرعة الفراغ من الكلمة الإفضاء إلى المقصود ، فالمقصود في النداء هو للنادى له . فقصده بترخيم للنادى سرعة الفراغ منه للوصول إلى المقصود من الكلام ، كما قد يكون الغرض من الترخيم الإيناس بالتغيير ، فالنادى يتميز بالنداء ، والترخيم تغيير ، والتغيير يؤنس بالتغيير^(١) ، ولذا خص الآخر الذي هو محل التغيير بذلك .

فالتخفيف - إذن - هو الغرض الأساسي للترخيم ، وليس مجرد تحلية الكلام وتزيينه كما تشهرنا به عبارة ابن عباس . رضي الله عنهما « ما كان أشغل أهل النار عن الترخيم » ، فهذه العبارة توحى باستمهاده قراءة ابن مسعود السابقة ، اعتقاداً منه أن الترخيم إنما يكون في مقام الانبساط ونحوه تحسيناً للفظ وتزييناً للكلام ، وأهل النار في شغل عن ذلك بمقاييمهم^(٢) .

(١) انظر الانصاف ٣٥٠ .

(٢) انظر حاشية الخضرى على ابن عقيل ٨٣/٢ .

٣ - أنواعه

ثلاثة :

(١) ترخيم النداء :

(٢) ترخيم الضرورة :

(٣) ترخيم التصغير :

وإليك الكلام مفصلاً عن كل نوع من هذه الأنواع .

(١) ترخيم النداء

يعنى النحاة بترخيم النداء ترخيم المنادي ، وهو أكثر الأنواع الثلاثة أهمية ، وذلك لجوازه بلا خلاف عند تحقيق شروطه في الكلام نثراً وشعراً وكثرة وروده واستعماله ، وتعدد مباحثه ، واهتمام العلماء بتفصيل مسأله ، ولذا كان المراد عند الإطلاق ^(١) ، وقد عرفه النحاة بأنه (حذف آخر المنادى تخفيفاً على سبيل الجواز) ، ويعنون بالحذف للتخفيف ما لم يكن له موجب كما كان في باب (قاضٍ وعصاً) ^(٢) ، وإلا فكل حذف لابد فيه من تخفيف ، ويسمون الحذف للتخفيف أحياناً حذفاً للاعتباط ^(٣) أو حذفاً بلا علة ، مع

(١) انظر الهمع ١/ ١٨١ .

(٢) فحذف اللام في كل منهما لانقائها ساكنة مع التنوين ، فالحذف هنا لعدة موحدة .

(٣) يقال : عطى الذبيحة واعتنطها اذا نحرها من غير علة . وانظر ابن يعيش

٢/ ٢١ ، والررضي ١/ ١٤٩ .

أنه لا بدّ في كل حذف من قصد التخفيف وهو العلة ، ولكن هذا اصطلاح منهم^(١) .

وقد أخرج التعريف حذف التنوين والحركة وقفاً لأنهما بعد آخر الكلمة وليس آخرها ، وحذف ياء المتكلم - أيضاً - من نحو قوله تعالى : (يا عبادِ فاتقون)^(٢) ، إذ المضاف إليه ليس آخر الكلمة ، ألا ترى أن مورد الإعراب ما قبله ، وأخرج أيضاً حذف لام يدي ودمر ، لأنه حذف واجب لا جائز ، كما أنه واقع قبل أن تكون الكلمة مناداة ، فهو لم يقع بسبب كونه « آخر المنادى »^(٣) .

شروطه :

المنادى الذى يراد ترخيمه إما أن يكون مختوماً بالتاء أو مجرداً منها ، وقد شرط النحاة شروطاً عامة ثمانية لترخيم المنادى بنوعيه المذكورين ، وشروطين خاصين بترخيم الشائى منهما وهو المجرد من التاء ، فأما الشروط العامة الثمانية فهي :

١ - أن يكون معرفاً ، فلا ترخم النكرة غير المقصودة ، سواء أكانت مختومة بالتاء ، كقول الأعشى لغير معيفة : يا فتاة خذى بيدي ، أم مجردة منها كقول الواحظ : يا غافلا تنبيه .

وإنما امتنع ترخيم النكرة المقصودة ، لكونها لا تتأثر بالانداء ، فهي معربة

(١) الرضى ١٤٩/١ .

(٢) من الآية ١٦ الزمر .

(٣) وانظر حاشية الصبان على الأشمونى ١٧٢/٣ .

قبل النداء ومعرفة بعده ، فلم تتمير بالنداء ، والترخيم تغيير يؤنسه تغيير النداء ، إذ التغيير يؤنس بالتغيير كما تقدم ، فضلا عن عدم ورود السماع عن العرب بترخيمها .

٢- أن يكون غير مضاف ، فلا يرخم المضاف نحو (يا طالحة الخير) ، و (يا عبد الله) ، للعلتين السابقتين في النكرة غير المقصودة ، وهما عدم التغيير بالنداء ، وعدم السماع ، وقال العلامة الرضى :

« ويجوز أن يعلل امتناع ترخيم المضاف بأن المضاف إليه لم يمتزج بالمضاف امتزاجاً تاماً بحيث يصح حذفه بأسره أو حذف آخره ، بدليل أن إعراب المضاف باق ، والإعراب لا يكون إلا في آخر الكلمة^(١) ، ولم يكن - أيضا - منفصلاً عن المضاف بحيث يصح حذف آخر المضاف للترخيم ، بدليل حذف التنوين - وهو علامة تمام الكلمة - منه لأجل المضاف إليه^(٢) ، فهو متصل بالمضاف بالنظر إلى سقوط التنوين من المضاف ، منفصل عنه لبقاء الإعراب على المضاف كما كان ، فلم يصح ترخيم أحدهما^(٣) » .

وعدم جواز ترخيم المضاف هو مذهب البصريين ، وأجاز الكوفيون ترخيم المضاف ، ويقع الحذف في آخر المضاف إليه ، محتجين بوروده في الاستعمال العربى كثيراً ، كقول زهير بن أبى سلمى :

(١) فحذف المضاف إليه أو الحذف منه بمنزلة الحذف من غير المنادى .

(٢) فحذف آخر المضاف بمنزلة حذف حشو الكلمة .

(٣) شرح الكافية للرضي ١٥٠/١ ، وانظر حاشية الصبان ١٧٦/٣ ، وابن

يعيش ١٩/٢ .

خذوا حظكم يا آل عكرم واذكروا
أواصرنا ، والرحم بالغيب تذكروا^(١)

أراد : يا آل عكرمة ، إلا أنه حذف التاء لترخيم ، وقال الآخر :

أبا عرو لا تبعه ، فكل ابن حرة
سيدعوه داعي مينة في جيب^(٢)

أراد : أبا عروة ، وقال رؤبة :

إما ترينى اليوم أم حمز
قاربت بين عني وجمزي^(٣)

أراد : أم حمزة ، والشواهد على هذا كثيرة جداً .

(١) البيت من شواهد سيبويه فى الكتاب بولاق ٣٤٣/١ ، بيروت ٤٠٢/١ ،
وابن يعيش ٢٠/٢ الرضى ١٤٩/١ ، والأشمونى ١٧٥/٣ ، الهمع ١٨١/١ ،
والانصاف ٤٣٧/١ ، وانظر فيه الخزانه ٣٧٣/١ ، والدرر ١٥٨/١ ، وأمالى ابن
الشجرى ١٢٦/١ ، ٨٨/٢ ، واللسان م/٢ ص ٧١٨ (عدر) ، وديوان
زهير ص ٢١٤ .

(٢) لم يعلم قائله ، وهو من شواهد ابن يعيش ٢٠/٢ ، والرضى ١٤٩/١ ،
والنصريح ١٨٤/٢ ، والانصاف ٣٤٨/١ ، وشرحه البغدادى فى الخزانه ٣٧٧/١ ،
وابن الشجرى فى أما ليه ١٢٩/١ .

وقوله « لا تبعه - بفتح العبن - أصل معناه : لا تهلك ، والمراد : لا ينقطع
ذكرك ولا تنسى سؤالك » .

(٣) من شواهد سيبويه بولاق ٣٣٣/١ ، بيروت ٣٨٩/١ ، وابن يعيش
٦/٩ ، والانصاف ٣٤٩/١ ، والمقتضب ٢٥١/٤ ، والعنى - بفتحتين - ضرب من
السبر السريع ، والحمز - بفتح فسكون - أشد من العنق وهو يشبه الوئب . وصف
كبره وأنه قد قارب بين خطاه ضعفا .

وقد أجاب البصريون بأن الترخيم في الأبيات للضرورة .

وقال أبو حيان : « لو ذهب ذاهب إلى جواز ذلك إذا كان آخر المضاف إليه تاء التأنيث ، وقوفاً مع الوارد ، ومنعه إذا كان غيرها ، لكان مذهباً » (١) .

والواقع أن ما ورد عن العرب مرشحاً من المركب الإضافي ، ليس مقصوداً على حذف التاء من آخر المضاف إليه كما ذكر أبو حيان ، بل ورد على صورتين أخريين ، هما :

١ — حذف التاء من آخر المضاف ، كقول الشاعر :

يا علقم الخير قد طالت إقامتنا (٢)

أراد : يا علقمة الخير : قال البصريون : هذا نادر .

٢ — حذف المضاف إليه بتمامه ، كقول عدى بن زيد :

يا عبد هل تذكرني ساعة في موكبٍ أو رائداً للقبض (٣)

(١) الهمع ١/١٨١ .

(٢) هذا سطر بيت من البسيط لم أقف على قائله ولا على نمامه ، وهو من شواهد الأشموني ٣/١٧٣ .

(٣) البيت من شواهد الأشموني ٣/١٧٦ ، والتصريح ٢/١٨٤ ، وشرحه العبني بهامش الخزانه ٤/٢٩٨ ، وهو في ديوان الشاعر ص ٦٩ .

يريد : يا عبد هند^(١) ، لأنه يخاطب عبد هند اللخمي : قال البصريون :
هذا أندر^(٢) .

نعم مجيء المركب الإضافي على صورة من هاتين الصورتين أقل من مجيئه
على الصورة الأولى التي يحذف فيها النداء من آخر المضاف إليه ، لكن الكل
وارد عن العرب ، ومن الواضح الجلي أن كل ما ورد من ذلك تحكمه الضرورة
الشعرية ، وإذا كان الترقيم يجوز لضرورة الشعر في غير النداء ، فلأن
يجوز ترقيم المضاف لضرورة الشعر في النداء كان ذلك من طريق
الأولى^(٣) . الأمر الذي يدعونا إلى ترجيح كفة البصريين في هذا
الخلافاً .

وهناك صورة رابعة لترقيم المضاف ذكرها ابن خروف وابن بري والجمهور
وجماعة ، وهي أن يحذف المضاف إليه وآخر المضاف جميعاً ، نحو (يا صاح)
قالوا : أصله يا صاحبي ، فأجرى مجرى المركب المزدوج في حذف هجره ،
فرخم بحذف الكلمة الثانية وهي المضاف إليه ، ثم أدركه ترقيم آخر بعد
ذلك الترقيم فحذفت الباء من صاحب ، فهو ترقيم بعد ترقيم ، ومن الواضح
أن ذلك القول تعسف لا داعي إليه كما قال العلامة الصبان في حاشيته على
الاشتوني^(٤) ، وإنما هو ترقيم صاحب - الذي هو نكرة مقصودة - ثم وذاً
عند الجمهور وقياساً عند غيرهم^(٥) .

(١) في التصريح ١٨٤/٢ « أراد : يا عبد عمرو ، وعبد عمرو علم له » .

(٢) انظر شرح الاشتوني ١٧٦/٣ ، والاننصاف للشيخ محمد محيي الدين

٣٤٩/١ .

(٣) الاننصاف ٣٥٦/١ .

(٤) ١٨٥/٣ ، وانظر التصريح ١٨٨/٢ .

(٥) انظر الكتاب ٣٣٧/١ ، والمقرب ط بغداد ١٨٦/١ .

والمضارع للمضاف حكمه حكم المضاف فلا يجوز ترخيمه .

٣- الثالث من الشروط العامة لترخيم أن يكون غير مندوب ، فلا يرخم نحو (واجعفره) . قيل : لأن المندوب ليس منادى حقيقة - وإن كانت صورته صورة المنادى - لأنه لا يطلب إقباله ، وقيل : لأن الغالب فيه زيادة ألف الندبة في آخره إظهاراً للتفجع فلا يناسبه الترخيم ، إذ الزيادة تنافي الحذف .

٤- الرابع من الشروط العامة أن يكون غير مستغاث ، فلا يرخم المستغاث سواء أ كان مجروراً باللام نحو : يا لله للمسلمين ، أم مفتوحاً بزيادة الألف نحو : يا زيدا لعمره ، أم مجرداً من اللام والألف نحو : يا زيدا لعمره .

لأنه في حالة جره باللام لا يظهر أثر النداء فيه من النصب أو البناء على الضم ، فلم يرد عليه الترخيم الذي هو من خصائص المنادى^(١) ، وفي حالة زيادة الألف في آخره لا يرد عليه الترخيم - أيضاً - لأن الزيادة تنافي الحذف ، وفي حالة تجرده من اللام والألف - في القليل النادر - لا يرد عليه الترخيم كذلك إلحاقاً بنى اللام والألف^(٢) .

وأما قول مرة بن الرواحي الأسدي :

(١) وفي التصريح ١٨٤/٢ « لأن المستغاث المجرور باللام عند سيبويه شبيه بالمضاف إليه ، لأنه مجرور مثله ، فكان غير منادى ، إذ لم تعمل أداة النداء في لفظه وإنما عملت في موضعه » .

(٢) انظر حاشية الصبان ١٧٦/٣ .

كَلَّمَا نَادَى مَنَادٍ مِنْهُمْ يَا كَتَيْبُ اللَّهِ قَلْنَا : يَا لَمَالٍ ^(١)

أى : يا لَمَالُك ، فضرورة أو شاذ :

وأجاز ابن خروف ترخيم المستغاث إذا لم يكن فيه اللام ، كقول شريح
ابن الأحوص السكلابي .

تَمَنَّنَانِي لِيَلْقَانِي لَسَقِيطٌ أَعَامَ لَكَ ابْنَ صَهْمَةَ بْنِ سَعْدٍ ^(٢)

وقال ابن الضائع إنه ضرورة .

• — الخامس من الشروط أن يكون غير مركب تركيباً إسنادياً ، فلا يرخم
نحو (بَرَقَ نَحْرُهُ) ، و (قَامَتْ فَاطِمَةُ) ، و (تَأَبَّطَ شَرَا) ، و (لِلنَّطَاقِ زَيْدٌ)
أعلاما .

ذلك لأن الجملة إذا سمى بها يراعى حال جزءيها قبل العملية في استقلال
كل واحد منهما من حيث اللفظ (أى الإعراب) فيحكيان على حال إعرابهما

(١) البيت من شواهد الأسموني ١٧٦/٣ ، والتصريح ١٨٤/٢ ، وشرحه
العيني بهامش الخزائن ٣٠١/٤ .

(٢) من شواهد الكناش بولاق ٣٢٩/١ ، بيروت ٣٨٤/١ ، والأسموني
١٧٦/٣ ، والتصريح ١٨٤/٢ ، الهمع ١٨١/١ ، وشرحه العيني بهامش الخزائن
٣٠٠/٤ ، وانظر الدرر ١٥٨/١ .

والشاهد فيه — هنا — قوله « أعام » أصله : عامر ، وهو مستغاث ليس فيه
اللام وقد رحم ، ولقيط هو لقيط بن زراة التميمي وكان قد توعد الشاعر بالقتل ،
وفى قوله « أعام » شذوذاً : نداء المستغاث بغير « يا » وترخمه ، و « لك » خبر
لمبتدأ محذوف ، أى : نادى لك ، أو استغاثت ثانية بعامر ، وادن صعصعة
نعت لعامر .

قبل العملية ، وينمعي عن كل واحد من جزئها بعد العملية الاستقلال معنى
لأنهما من حيث المعنى بمنزلة العلم المفرد كلى ومحمد ، ولابد من مراعاة اللفظ
والمعنى معاً ، وبذلك لا يمكن الحذف من الأول نظراً إلى المعنى ، إذ ليس
بآخر الأجزاء ، ولا يمكن حذف النائي ولا حذف آخره نظراً إلى اللفظ ،
فممنوع الترخيم من الجملة بالسككية (١) .

وأسهل من هذا أن يقال : ممنوع الترخيم في الجملة للمسمي بها ، لأنها
محكية مجالها فلا تغير .

لكن الحكم بعدم جواز ترخيم للركب الإسنادى ليس متفقاً عليه ،
فقد ذهب ابن مالك إلى جواز ترخيمه بقلة بحذف عجزه وهو الجزء الثماني
منه ، بناء على ما ذكره سيديويه من أن من العرب من يرغبه ، فيقول في (يأتأبط
شراً) : يأتأبط ، والذي نقله ابن مالك عن سيديويه وتبع في باب الإضافة
(النسب) إلى الحسكية . قال سيديويه : « فإذا أضفت إلى الحسكية حذف
وتركت الصدر ، بمنزلة عبد القيس وخمسة عشر ، حيث لزمه الحذف كما
لزمهما ، ومن ذلك قولك في (تأبط شراً . تأبطى ، وبذلك على ذلك أن من
من العرب من يفرد فيقول : يأتأبط أقبل ، فيجعل الأول مفرداً ، وكذلك
تفرد في الإضافة » (٢) .

بيد أن سيديويه نص في باب الترخيم على المنع ، فقال : « واعلم أن
الحسكية لا ترخم ، لأنك لا تريد أن ترخم خير مبادي ، وليس مما يغيره

(١) شرح الرضي ١٤٩/١ بتصرف يسير .

(٢) الكتاب ٨٨/٢ .

النداء ، وذلك نحو : تأبط شراً ، ورقى نحره ، وما أشبه في ذلك ، ولورخت
هذا الرخت رجلاً يسمى بقول عنتره : يادار حيلة بالجواء تسكلى^(١) .

فأنت ترى أن سيبيويه نص في باب الإضافة (النسب) على أن من
العرب من يقول (يأنابط) أى بترخيم المركب الإسنادى بحذف عجزه ،
وقاس عليه النسب إليه فقال : « فكذلك تفرد في الإضافة » على حين أنه
نص في باب الترخيم على المنع ، معللاً بأن الجملة ليس مما يغيرها النداء ، فبأى
القولين تأخذ ؟ وعلى أى الرايين نعتد ؟

لقد ذكر ابن جنى في (الخصائص)^(٢) في « باب اللفظين على المعنى الواحد
يردان عن العالم متضادين » أموراً يمكن بها ترجيح أحد الرايين المتضادين على
الآخر ، لم نرمها ما يشير إلى مثل الصورة التى معنا ، ذلك لأننا لا نستطيع
أن نقول إن أحد الرايين - هنا - معلل أى ذكر له علة (وهو ما جاء في باب
الترخيم) ، والآخر مرسل لم يعلل له ، إذ كلا الرايين معلل له ، فالأول وهو
جواز ترخيم الجملة - معلل له بما سمع من بعض العرب ، والآخر - وهو
المنع - معلل له بقوله « لا لك لا تريد أن ترخم غير منادى ، وإيس مما
يغيره النداء ... »

ولم يذكر ابن جنى كيفية الترجيح بين قولين متضادين في مسألة واحدة
للعالم واحد وكل منهما معلل ، ولم يفعل السيوطى في (الاقتراح)^(٣) أكثر
من نقله ما كتبه ابن جنى في (الخصائص) ١١

(١) الكتاب ٣٤٢/١

(٢) ٢٠٠/١ - ٢٠٨

(٣) المسألة الرابعة عشرة فى القولين سسم واحد ص ١٩٦ وما بعدها .

لكن الشيخ خالد قال في التصريح ١٨٥ / ٢ بعد أن أورد نص سيبويه :

« وإذا كان للمجتهد في مسألة واحدة نصان متعارضان في بابين ، فالعمل على المذكور في بابيه ، لأنه مصدر تحقيقه وإيضاحه ، بخلاف ما يذكر في غير بابيه فإنه لم يعتن به كاعتناؤه بالأول ، لكونه ذكره استطراداً ، هذا إذا لم يثبت أنه رجع عن أحدهما ، ولم يكن هنا لك تاريخ .

ومعنى هذا أن صاحب التصريح يرى العمل بما جاء في باب الترقيم وهو منع ترقيم الجملة ، وعدم الأخذ بما جاء في باب الإضافة .

ويرى العلامة الدماميني أن لا تعارض بين نص سيبويه ، إذ ما ذكره في باب الترقيم محمول على المستعمل عند أكثر العرب ، وما ذكره في النسب محمول على المستعمل عند بعضهم ^(١) .

ولعل وجهة نظر الدماميني هي التي أخذ بها ابن مالك ، وأجاز ترقيم الجملة بقلة كما تقدم .

ونحن نوافق الدماميني في ما ذهب إليه من عدم التعارض ، ونرى جواز ترقيم العلم المركب تركيباً إسنادياً اعتماداً على ما نقله سيبويه عن بعض العرب ، ونيسيراً في الاستعمال العربي ، لسكتنا نضع شرطاً لهذا الجواز لا بد من رأيها - من مراعاته وهو :

ألا تكون (أى الجملة) مركبة من أكثر من كلمتين ، حتى يكون ترقيمها يحذف الكلمة الثانية منهما وقوفاً على سماع من العرب .

٦ - السادس من الشروط أن يكون المنادى المراد ترخيمه غير مختص بالنداء ، فلا يرخم نحو : يا فلُ ، وبأمةُ ، أى يارجلُ وبأمرأةُ (١) ، وأما نحو (يا مَلَّامُ) بمعنى عظيم اللؤم ، فليس مرخم (يا مَلَّامان) بمعنىاه ، بل هما بناءان بمعنى واحد وكلاهما ملازم للنداء (٢) .

وإنما لم يرخم المختص بالنداء لأنه إنما لازم النداء لخفته ، باقتصاره على أصلين فقط كفل وفلة ، أو بسكونه على وزن من أوزان الخفة كدفعك ومفعلان ، والمخفف لا يخفف ، هذا إلى جانب عدم السماع .

٧ - أن يكون غير مبنى لسبب غير النداء ، فلا يرخم نحو حدام ، وخمسة عشر ، لأن النداء لم يؤثر فيه ، فحالاه قبل النداء كحالاه بعد النداء وهو البناء ، والترخيم - كما سبق - تغيير يؤنسه التغيير .

٨ - أن يكون ترخيمه غير موقع في لبس ، فيمتنع ترخيم نحو : فتاة وزيدون لأن ترخيم فتاة بحذف الناء يلبس بالماذكر غير المرخم ، وترخيم زيدون بحذف الواو والنون يلبس بزید .

فإذا وجدت الشروط الثمانية وكان المادى مختوما ببناء التأنيث جاز

(١) فهما كنايةتان عن نكرتين من جنس الانسان كما قال سيبويه ، أو أصلهما -يافلان ويافلانة فهما كنايةتان عن الاعلام الشخصية كما قال الكوفيون وابن عصفور والشلوبين وابن العلق وابن مالك .
وانظر الكتاب بولاق ٣٣٢/١ ، بيروت ٣٩٠/١ ، والأشمونى ١٥٩/٣ ،
والتصريح ١٧٠/٢ ، الهمع ١٧٧/١ .
(٢) انظر الهمع ١٨٠/١ .

ترخيمه مطلقاً ، سواء أكان تعريفه بالعمالية أم بالقصد والإقبال ، وسواء
أكان ثلاثياً أم زائداً على الثلاثة ، فنقول في يافاطمة : يافاطم ، كقول امرئ
القيس :

أفاطم مهلاً بعض هذا التدلّـلِ وإن كنتِ قد أزممتِ صرّفى فأجلى^(١)
وتقول في جارية - لمدينة - يا جارى ، كقول المجاج .
جارى لاتسننكرى كذيرى سبرى وإشعاقى على بعيرى^(٢)

وتقول في « شاة » : ياشا ، ومنه قولهم « ياشا أدجنى » أى أقيى
بالمكان^(٣) .

وقد شرط المبرد في ترخيم للأوث بالناء العلمية ، فنع ترخيم النكرة
المقصودة ، والصحيح جواره بدليل قولهم : يا جارى ، ياشا ، وياناى .

-
- (١) البيت من شواهد المغنى ١٣/١ ، والأشمونى ١٧٢/٣ ، والتصريح
١٨٩/٢ ، والهمع ١٧٢/١ .
وانظره فى أمالى ابن الشجرى ٨٤/٢ ، وشرح شواهد المغنى للسيوطى
٢٠/١ ، والدرر ١٤٧/١ .
(٢) من شواهد سيبويه ٣٢٥/١ ، ٣٣٠ ، وابن يعيش ١٦/٢ ، ٢٠ ،
والأشمونى ١٧٢/٣ ، والتصريح ١٨٥/٢ ، وانظر الخزانة ٢٨٣/١ ، والعينى
بهامش الخزانة ٢٧٧/٤ ، وديوان الشاعر ص ٢٦ .
(٣) يقال : دجن بالمكان يدجن دجوناً ، أى أقام به .
(٤) قال أبو النجم العجلى :

يا ناق عنقاً فسيحاً الى سليمان فنستريحاً

وانما لم يشترط النحاة - ما عدا المبرد - فيما كان مؤنثاً بالناء العلمية ،
لكثرة ترخيمه ، فانه لم يكثر فى شيء ككثرته فيه ، ولانها تبدل فى الوقف هاء ،
والترخيم تغيير والتغيير يؤنس بالتغيير ، كما أن وضع التاء على الزوال وعدم
اللزوم ، كما فى باب مالا ينصرف ، فيكفيه أدنى مقتضى للسقوط ، فكيف اذا وقع
موقعاً يكثر فيه سقوط الحرف الاصلى وهو آخر المنادى .
وانظر الرضى ١٥٠/١ ، وابن يعيش ٢٠/٢ .

ومنع ابن عصفور ترخيم « صلعة بن قلمة » ، لأنه كناية عن اللججور الذى لا يعرف ^(١) .

قال أبو حيان : وإطلاق النحويين يخالفه أيضاً وإن كان كناية عن مجهول فإنه علم جنس ، ألا ترى أنهم منعه من الصرف للعملية والتأنيث فحكمه حكم « أسامة » للأسد ^(٢) .

وإذا كان المنادى عارياً من تاء التأنيث فلا بد من شرطين آخرين لترخيمه

الأول : أن يسكون علماً ، فلا يرخم اسم الجنس ، ولا الإشارة ولا الموصول لأن العلم لكثرة نداءه يناسبه الترخيم للتخفيف ، مع أنه شهرة في ما أبقي منه دليل دلى ما بقي منه ^(٣) ، ولأن الأعلام يدخلها من التغيير ما لا يوجد في غيرها ، ألا ترى أنهم قالوا : حيوة ، والقياس : حية ^(٤) .

وذهب بعضهم إلى جواز ترخيم المنكرة المقصودة ، لأنها في معنى المعرفا ولذلك نعت بها ، فقل : يارجل الظريف ، فأجاز في غضنفر : ياغضنف ، واستدل بما ورد من قولهم « أطرق كرا ^(٥) » أى : ياكروان ، و « ياساح ، أى : يا صاحب .

(١) اللسان م/٢ ص ٤٦٩ (صلعم) .

(٣) الهمع ١٨٢/١ ، والأشمونى ١٧٣/٣ .

(٣) الرضى ١٥٠/١ .

(٤) انظر ابن يعشب ٣٣/١ ، ١٩/٢ .

(٥) مثل تمامه « ان النعام فى القرى » . يضرب لمن تكبر وقد تواضع من هـ

اشرف منه .

انظر مجمع الأمثال للمبدانى ٤٣١/١ ، والرضى ١٦٠/١ ، والأشمونى بحاشي

الصبان ١٣٦/٣ ، والتصريح ١٦٥/٢ .

وقد ذكر ابن ييش ٢/٢٠، ٢١ أن ترخيم هذين اليمينين (كروان وصاحب) شاذ قياسيما واستعمالاً، لمخالفتهم القياس، ولقلة المستعملين لهما.

وقال العلامة الرضى ١/١٥١ «ولا يرخم لغير ضرورة منادى لم يستوف الشروط إلا ما شذ من نحو (ياصاح)، ومع شذوذه فلولجه في ترخيمه كثرة استعماله، وليس «أطرق كرا» منه، لأن (الكرا) ذكر (الكروان) وقال للبرد: هو يرخم كروان^(١)، ولا ضرورة إلى ما قال مع ما ذكرنا من المحمل الصحيح».

ونحن نؤيد ما ذكره العلامة الرضى، ونرى أن لاداهي إلى الحكم بالشذوذ ما وجدنا محملاً صحيحاً، فقولهم «أطرق كرا» فصيح استعمالاً ولا ترخيم فيه، وقولهم «ياصاح» شاذ قياساً وفصيح استعمالاً لمخالفتهم القياس مع كثرة استعماله^(٢)، كما أننا نوافق الجمهور في عدم جواز ترخيم النكرة المقصودة ورد قياس المجيزين بأن للنيل لا ترخيم فيه، وأن «ياصاح» لا يقاس عليه لشذوذه قياساً.

ومنع الجرمي ترخيم «طامر بن طامر»، كناية عن لا يعرف هو ولا أبوه^(٣)، ورد بأنهم رخوا دلائنا. سمع (يا فلا تعال) وهو أيضاً كناية.

(١) المقتضب ١/١٨٨، ٤/٢٦١.

(٢) انظر الكتاب ١/٣٣٧، والمقرب لابن عصفور ١/١٨٦.

(٣) في اللسان (طمر) م/٢ ص ٦١٣ «وقالوا: هو طامر بن طامر للبعيد، وقيل: هو الذي لا يعرف أبوه ولم يدر من هو، ويقال للبرغوث: طامر بن طامر، معرفة عند الحسن الأخفش».

وأجيب بأن فلاناً كناية عن الأعلام ، فرخم كما يرخم العلم ، وطامر بن طامر كناية عن مجهول لا عن علم فلا يرخم ^(١) .

ومنع السكونيون ترخيم ما سمي به من مثني وجمع تصحيح ، وجوزوا البصريون بحذف العلامة والنون إلا إذا وقع ترخيمه في لبس .

الخلافاً في ترخيم العلم المركب تركيباً مزجياً :

اختلف النحاة في ترخيم العلم المركب تركيباً مزجياً ، نحو بعلبك ، وسيدويه ، وخمسة عشرة علماً :

فالجمهور على جوازه مطلقاً ، ومنع الفراء ترخيم المركب العددي إذا سمي به ، ومنع أكثر السكونيين ترخيم ما آخره « قويه » ، وقال أبو حيان الذي أذهب إليه أنه لا يجوز ترخيم المركب تركيباً مزجياً ، لأن فيه ثلاث لغات : البناء ، ويلبغ ألا يرخم على هذه ، لأنه مبنى لا يسبب النداء كعدنام ، والإضافة ، وقد منع البصريون ترخيم المضاف ، ومنع الصرف ، ويلبغ ألا يجوز ترخيمه لأنه لم يحفظ عن العرب في شيء من كلامهم ، وأما قوله :

أَقَاتَلِي الْحَبَاجُ إِنِّ لَمْ أَرُرْ لَهُ دَرَابَ وَأَتَرَكْتُ عِنْدَهُنْدُوَادِيَا ^(١)

(١) الهمع ١٨٣/١ .

(٢) البيت لسوار بن المضرب ، وهو من شواهد الهمع ١٨٢/١ ، وانظر الدبر ص ١٥٩ ، و (داراً بجر) بعد الألف الثانية باء موحدة فجيم فراء فداًل مهملة ، وهى ولاية بفارس .

يريد (دارا بجرى) ، فهذا من الترقيم فى غير النداء للضرورة ، وهو شاذ نادر لا تنبى عليه القواعد ،^(٢)

فترقيم المسمى العلم المركب تركيب مزج لم يسمع عن العرب ، وإنما أجاز الجمهور ترقيمه قياساً على ما فيه تاء التانيث ، لأن الجزء الثانى منه يشبه ما قبل تاء التانيث من وجوه ، منها ففتح ما قبله غالباً ، وحذفه فى النسب وتصغير صدره .

الثانى : من الشرطين الخاصين بالعارى عن التاء أن يكون زائداً على ثلاثة أحرف ، لتلا يلزم نقص الاسم عن أقل أبنية العرب إن كان على ثلاثة أحرف بلا موجب ، ولأن الاسم الثلاثى فى غاية الخلة فلا يفتقر إلى الترخيف بالترقيم .

« فإن قلت : المسمى المرحم مبنى ، والأسماء المبنية تكون على أقل من ثلاثة أحرف نحو (مَسْنُو) و (ما) . قلت : البناء فيه عارض ، فهو فى حكم للعرب »^(١) .

فأما آخره تاء التانيث فيجوز ترقيمه وإن كان على ثلاثة بها نحو (ثبة وهبة وعضة) لأنه بمنزلة اسم ضم إلى اسم كحضر موت وراموز ، فجاء حذف الثانى منه وإن بقى على حرفين ، لأنه كان كذلك والهاء فيه ، إذ الهاء بمنزلة للمنفصلة ، فلم يخل الترقيم بـ يُشَيِّتُهُ^(٢) .

(١) الهمع ١٨٢/١ .

(٢) انظر شرح الرضى ١٥٠/١ .

(٢) انظر ابن يعيش ٢٠/٢ .

ولافرق في عدم جواز ترخيم العلم الثلاثي العاري عن التاء عند الجمهور
والسكائي بين محرك الوسط ، كحكم وحسن ورُجل (أدلاما) ، أو ساكنه
كهنذ وزيد وعمر .

وذهب السكوفيون - غير السكائي - إلى جواز ترخيم الثلاثي بشرط
أن يكون محرك الوسط تنزيلاً لحركة الوسط منزلة الحرف الرابع ، ولهذا كان
نحو « سقر » غير مصروف .

وفرق الجمهور بأن حركة الوسط في نحو « سقر » اعتبرت في حذف
حرف زائده على الكلمة وهو التنوين ، أما هنا فتحذف بمحدد حذف حرف
أصل ، وأيضاً ليس الحذف هنا وارد على حرف بعينه ، بل على أي حرف
كان آخره ، فهو مظنه الاشتباه بخلاف عدم الصرف فإنه حذف التنوين
لا غير (١)

وقيل : إن السكوفيين عدا السكائي إنما أجازوا ترخيم العلم الثلاثي
إذا كان محرك الوسط قياساً على نحو (يد) و (دم) ، فالحذف قد جاء في
مثل هذا للتخفيف .

ورد البصريون بأن المقياس حاليه وهو نحو يد ودم أسماء قليلة في
الاستعمال ، لسكونها يسيرة معدودة ، وبعيدة عن القياس ، لأن حرف
العلة إن كان متحركاً وما قبله ساكناً فينبغي ألا يحذف كما لا يحذف في نحو ظي

(١) انظر حاشية الصبان ١٧٥/٣ .

وغزو وإن كنت ما قبله متحركاً مثله فينبغي أن يقاب الهمزة ولا يحذف
كقوله رحى وعصا .

كما أن القياس على نحو يد وذم ليس بصحيح ، لأنهم إنما حذفوا الياء
والوارد لاستئصال الحركات عليهما ، أما في الترقيم فإنما وضع الحذف فيه على
خلاف القياس ، لتخفيف الاسم الذي كثرت حروفه ^(١) .

ونقل ابن بابشاذ أن الأخفش وافق السكونيين على ما ذهبوا إليه .

قال ابن صفور . فإن كان الثلاثي ساكن الوسط كهند وعمر لم يجوز
ترخيمه قولاً واحداً ، أما عند أهل البصرة فلأن أقل ما يبقى عليه الاسم بعد
الترخيم ثلاثة أحرف ، وأما عند أهل الكوفة فأن لا يبقى على حرفين ثانيهما
ساكن فيشبهه الأدوات ، أي الحروف نحو من ، وعن . قال أبو حيان : وليس
كما ذكر ، بل الخلاف فيه موجود ، حكى أبو البقاء العسكري في كتاب
(التبيين) أن بعض السكونيين أجازوا ترخيمه ، ونقله ابن هشام الخضراري
عن الأخفش ^(٢) .

وذكر الشيخ خالد في التصريح ١٨٥ / ٢ أن هذه الإجازة بالقياس على
نحو (يد) في غير الترقيم ، فإن أصلها : يدئ بسكون الدال ، ودخلها
الحذف وجربا ، فدخوله جواراً أولى .

(١) انظر الانصاف ٣٥٦/١ - ٣٦٠ ، وشرح الرضي ١٤٩/١ ، والتصريح

١٨٥/٢ .

(٢) الهمع ١٨٢/١ .

ما يحذف للترخيم

المحذوف للترخيم إما حرف وهو الغالب ، وإما حرفان ، وإما كلمة برأسها وإما كلمة وحرف ، فمثال ما حذف منه حرف واحد قولك : يا جعب ، وياسعا ، والأصل : يا جعفر ، وياسعاد ، ومن ذلك قراءة (ولادوا يامال)^(١) .

وهى - بكسر اللام - قراءة على بن أبى طالب ، وابن مسعود رضى الله عنهما ، ويحيى ، والأعمش ، وبضم اللام قراءة أبى السرار الغنوى^(٢) .

ومن ذلك - أيضاً - كل ما ختم بقاء التأنيث ، فإنه يسكتفى فى ترخيمه بحذف التاء فقط ، نحو : ياهب ، ويأشا ، ويافاطم . أصلها : ياهبة ، ويأشاة ، ويافاطمة ، ولا يحذف منه شيء بعد حذف التاء ، ولو كان ما قبل التاء مدّاً زائداً رابعا فصاعداً ، فنقول فى ترخيم (باعقنبة) : ياعقنبا^(٣) .

إجازة سيبويه حذف حرفين من المختوم التاء :

وأجاز سيبويه أن يرخم المختوم بقاء التأنيث مرة ثانية بعد حذف تاء التأنيث بشرطين .

١ - إن بقي بعد الحذف الثانى ثلاثة أحرف فصاعداً^(٤) .

(١) من الآية ٧٧ الزخرف .

(٢) انظر البحر المحيط لأبى حيان م/ص ٢٨ ، والمحتسب ٢٥٧/٢ ، والكشاف م/٣ ص ٤٩٩ .

(٣) يقال : عقاب عقنبة أى حديدة المخالب .

(٤) نص عليه السيوطى فى الهمع ١٨٣/١ .

٢- أن يكون الترخيم الأول على لغة من لا يندظر المحذوف ، أى لغة من بعد الحرف الأخير بعد الحذف آخر الكلمة وضما ، فيعطيه ما يستحقه الآخر (١) .

وقد ورد السماع بما أجازته سيبويه ، ومنه قول أنس بن زعيم (٢) يخاطب حارثة بن بدر الغداني .

أَحَارُ بْنُ بَدْرٍ قَدْ وَلَيْتَ وَلَايَةً فَكُنْ جُرَدًا فِيهَا تَخُونُ وَتَسْرِقُ
يريد : أحارثة ، وقول زميل بن الحارث يخاطب أرطاة بن سمية .

يَا أَرطُ إِنَّكَ فاعِلٌ مَا قُلْتَهُ وَلَلَّهِ يَسْتَحْيِي إِذَا لَمْ يَهْدُقِ (٣)
قيل : ومن ذلك قول العجاج .

فَقَدْ رَأَى الرَّأَوْنَ غَيْرَ الْبَطْلِ أَنْكَ يَا مَعَاوِيَا ابْنَ الْأَنْضَلِ (٤)

(١) فى الأشمونى ١٧٤/٣ « وأجاز سيبويه أن يرخم ثانيا على لغة من لا يراعى المحذوف » ، والحق أن سيبويه لم يقيد الترخيم الثانى بهذه اللغة ، بل قيد بها الترخيم الأول ، الأمر الذى دعا أبا حيان الى أن يعترض هذا التقيد بأن يكون المتكلم رخم أولا على لغة من ينتظر يحتاج الى وحى يسفر عنه ، وانظر الكتاب بولاق ٣٣٤/١ ، بيروت ٣٩١/١ ، وحاشية الصبان ١٧٤/٣ ، وشرح أبيات سيبويه للسيرافى ٣٩٤/١ ، ٣٩٥ ، والهمع ١٨٣/١ .

(٢) أو أنس بن أبى آياس ، أو أنس بن أبى ، وألبيت من شواهد الأشمونى ١٧٤/٣ ، والهمع ١٨٣/١ ، وانظر الدرر ١٥٩/١ .

(٣) من شواهد الأشمونى ١٧٥/٣ ، والهمع ١٨٣/١ ، وانظر الدرر ١٥٩/٢ .

(٤) من شواهد سيبويه بولاق ٣٣٤/١ ، بيروت ٣٩١/١ ، والهمع ١٨٤/١ ، والخصائص ٣٦/٣ ، وانظر الدرر ١٥٩/١ ، والخزانة ٣٩٦/١ ، وشرح أبيات سيبويه ٣٩٥/١ .

يزيد : يامعوية ، أو يا ابن الأفضل منادى ثان ، لأن بعض المنشدين لهذا البيت من العرب كان يقطع عند قوله « يامعواو » ثم يبتدى « يا ابن الأفضل » ، قيل : ويحتمل أن تكون « يا » في البيت ليست أداة نداء ، وإنما الأصل : أهلك يامعواوى بن الأفضل ، فلا يكون في البيت سوى ترخيم واحد بحذف الناء فقط .

والذى نرا ، أن هذا الترخيم للزدوج الذى أجازته سيبويه فى ذى الناء .
يلبغى قصره على الضرورة الأمرين :

الاول : أن ماورد منه لم يخرج عن بعض الشواهد الشعرية .

الثانى : ما ذكره الأعل الشمتري من أن إدخال الترخيم على الترخيم - كما فى الآيات المذكورة - يعد من أقبح الضرورات الشعرية .

كيفية الوقف على المرخم بحذف الناء .

إذا وقف على المرخم بحذف الناء فالغالب أن تلحقه هاء ساكنة ، فنقول فى المرخم : ياطلحه ، وياسلمه يالهاء الساكنة ، وقد اختلف فى هذه الهاء ، فقل :

١ - هى هاء السكت ، وهو ظاهر كلام سيبويه . قال « واعلم أن العرب الذين يحذفون فى الوصل إذا وقفوا قالوا : ياسلمه وياطلحه . وإنما ألحقوا هذه الهاء لينبشوا بحركة اللميم والحاء ، وصارت هذه الهاء لازمة كما لزمت الهاء فى : قة وأرمة » (١) .

٢ - وقيل هي ألواء التي كانت في الاسم ، أعيدت في الوقف ساكنة مقلوبة هاء لبيسان الحركة ، أي حركة ما قبلها ، وإليه ذهب ابن مالك ^(١)

وذكر أبو حيان أن محل زيادة هاء في الوقف على المرحم إذا رخم على لغة الانتظار ، أما إذا رخم على لغة هدم الانتظار فلا تزداد ، إذ زيادتها - حينئذ - نقص لما اعتمدوا عليه من جعله اسماً تاماً ، وعدّ ما بقي بعد الحذف آخره ، حتى ينوه على الضم ^(٢) .

وقد تحذف هذه الهاء في القليل النادر ، حكى سيبويه عن الثمة من العرب قولهم : يا حرمّل يريدون يا حرملة ، كما قال بعضهم : ارم في الوقف بغير هاء . قال ابن عصفور : وهذا يسمع ولا يقاس عليه ، وقال أبو حيان بل يقاس عليه لأنه ليس في ضرورة شعر ولسكنه قليل ^(٣)

وقد يجعل بدل الهاء في الوقف ألف للإطلاق للضرورة ، كقول عوف ابن عطية :

كادت كزارة تشقي بنا فأولى فزارة أولى فزارا ^(٤)
وقول القاسم :

قفي قبل النفرق يا ضباعاً ولا يك موقف منك الوداع ^(٥)

(١) انظر التسهيل ص ١٨٩ .

(٢) انظر الهمع ١٨٥/١ ، والأشمونى بجاشية الصبان ١٧٣/٣ .

(٣) المراجع السابقة نفسها .

(٤) البيت من شواهد الكتاب بولاق ٣٣١/١ ، بيروت ٣٨٧/١ ، وانظر في

المفصلات. ٤١٦

(٥) البيت من شواهد الكتاب بولاق ٣٨٧/١ ، وابن يعيش ٩١/٧ ،

والأشمونى ١٧٣/٣ ، والهمع ١٨٥/١ ، والرضي ١٥١/١ وضباعة اسم امرأة ^(٦)

ولم يقيد ابن مالك في التسهيل مجيء الألف بدل الماء بالضرورة ،
وعبارته في التسهيل ص ١٨٩ « ولا يستغنى غالباً في الوقف على المرخم بمحذوفها
(أى بحذف التاء) عن إعادتها ، أو تعويض ألف منها » ، ونص سيبويه
وابن عصفور على قصر ذلك على الضرورة ^(١) .

وقد اختلف النحاة في ما سمع من كلام العرب من مثل « ياسارية الجبل »
بفتح الياء ، ومنه قول المابقة :

ركبني لهم يا أميمة ناصبٍ وليل أقاسيه بطيء الكواكب ^(٢)

الرواية بفتح التاء في « أميمة » ، فقل ابن كيسان : هو مرخم ، وهذه
للتاء هي المبدلة من الماء التي تلحق في الوقف ، أثبتت وصلاً لإجراء للوصول
مجرى الوقف ، وألزم الفتح إتباعاً لحركة آخر المرخم المنتظر .

وذهب قوم منهم سيبويه - إلى أنه رخم على الانتظار ، فصار في التقدير
ياسارى وباء أميم - بفتح الياء والميم - ثم أتحمت التاء غير ممتد بها ، أى
زيدت مقدراً توسطها بين الياء والميم وبين تاء التأنيث . ، غير مجعولة تاء
التأنيث ولا ما كان مرخماً ، وفتحت لأنها واقعة موقع ما يستحق الفتح ، وهو
ما قبل تاء التأنيث المخدوفة للتوينة ، وقيل : فتحت إتباعاً لحركة ما قبلها وهو
اختيار ابن مالك .

(١) انظر الهمع ١/١٨٥ ، والكتاب بيروت (١/٣٨٧ ، بلاق ١/٣٣١ .

(٢) من شواهد سيبويه بلاق ١/٣١٥ ، ٣٤٦ ، ٩٠/٢ ، والأبشمونى
١٧٣/٣ ، ٢٠٠/٤ ، والرضي ١/١٥١ ، وابن يعيش ٢/١٢ ، ٩٠٧ ، والهمع
١/١٨٥ ، وانظر فيه الدرر ١/١٦٠ ، والخيزانة ١/١٧٠ ، ٣٩١ ، ٣٩٧ ،
٣/١٦٦ ، والعينى بهامش الخزانة ٤/٣٠٣ ، والديوان ص ٢ .

وقال قوم : إنه ليس بمرخم ، ثم اختلفوا ، فقال بعضهم : هو مخرب
نصب على أصل المنادى تشبيها بالمضاف شذوذا ، ولم ينون لأنه غير منصرف ،
وقال بعضهم : هو مبنى على الفتح لأن منهم من يبنى المنادى المفرد على الفتح
لكونها حركة تشا كل حركة إعرابه لو أعرب ، فهو نظير (لا رجل
في الدار) ، وأنشد هذا القائل :

ياريح من نحو الشمال هُجِّي^(١)

بالفتح ، وقال آخرون : هو مبنى على الضم تقديرا ، وفتحته اتباعا لحركة
ما قبلها .

قيل : وهذا ما اختاره ابن مالك في شرح التسهيل بعد جزمه بقول سيبويه
في التسهيل^(٢) ، واختاره ابن طلحة أيضا ، ونحن نختاره أيضا لا نبناه على طرد
الباب على وتيرة واحدة ، وهي جعل المنادى المفرد المعرفة مبنا على ما يرفع به
وهذه الفتحة الإتياع طلبا للخفة التي يحتاج إليها المنادى ، وخلوه من التكلف
الذي نلسه في غيره من الآراء المتقدمة^(٣) .

وألحق قوم في جواز الفتح بنى الهاء ذا الألف الممدودة ، فأجاز أن يقال
يا عفراء هلي بالفتح : قال ابن مالك : وهذا لا يصح لأنه غير مسموع ،
وقياسه على ذي التاء قياس هلي ما خرج عن القواعد^(٤)

(١) هذا سطر رجز ، من سواهد الأسموي ١٧٤/٣ ، وحاشبه س على
الصريح ١٦٥/٢ ، وقيل ! ليس بسعر ، وانظر العنبي بهامش الحرافة ٢٩٤/٤ .
(٢) ص ١٨٩ .
(٣) وانظر الهمع ١٨٥/١ .
(٤) السابق نفسه .

متى يحذف للترخيم حرفان ؟

يحذف للترخيم حرفان - الآخر وما قبله - في موضعين :
أحدهما : إذا كان الحرفان الأخيران في الكلمة زائدين زيدا معا ، وهذان
الزائدان سبعة أصناف ^(١) :

- (١) زيادتا التنثية ، نحو (زيدان) و (يضربان) علمين .
- (٢) زيادتا جمع للذكر السالم ، نحو (مسلمون) و (يسلمون) علمين .
- (٣) زيادتا جمع المؤنث السالم نحو (هندات) و (دعدات) علمين .
- (٤) زيادتا نحو (مروان) و (عثمان) وهما الألف والنون .
- (٥) ياء النسب وما أشبهها نحو (كوفي) و (كرسى) علمين
- (٦) ألفا التانيث نحو (صحراء) و (سمراء) علمين
- (٧) همزة الإلحاق مع الألف قبلها نحو (حرباء) و (علمباء) علمين

وذكر السيوطي الواو والفاء في نحو (رهبوت) و (ملكوت) علمين
بدل همزة الإلحاق والألف قبلها ، لأنه يرى أنهما لم يزايدا معا ^(٢) .

فعند ترخيم صنف من الأصناف المذكورة تحذف الزيادتان معا ، لأنهما
زيدتا معا ، فنزلتا منزلة الزيادة الواحدة ، فتقول مرخا ما سبق : يا زيد ،
يا يضرب ، يا مسلم ^(٣) ، يا يسلم ، يا هند ، يا دعد ، يا مرو ، يا عثم ، يا كوف ،
يا كرس ، يا صحر ، يا حرب ، يا علمب ، يا رهب ، يا مالك .

(١) الرصي ١٥١/١ .

(٢) الهمع ١٨٤/١ .

(٣) بنسب أن لا يلبس بالمفرد ، والا امتنع نرخمه .

الثاني : إذا كان آخر الاسم حرفاً أصلياً قبله مد^(١) زائد رابع فصاعداً نحو : عمار - بتشديد الميم - ومنصور ومسكين أعلاماً ، فإذا أردنا ترخيم هذه الأسماء ونحوها حذفنا الحرف الأخير وما قبله ، فقلنا : يا عمار ويا منصور ، ويا مسك ، فنحذف الحرف الأخير الأصلي وما قبله معاً إجراءً لهما مجرى الزائدين ، فإن كان ما قبل الأخير ليس مداً - بأن كان صحيحاً متحركاً نحو سفرجل (علما) ، أو ساكناً نحو دمشق ، أو كان حرف علة متحركاً نحو هجـيـخ^(٢) وفتـور^(٣) ، أو ساكناً إثر حركة غير مجانسة نحو فرعون وفردوس وغرنيق^(٤) وبلقين^(٥) - لم يحذف مع الآخر ، بل عند ترخيم هذه الكلمات المسمي بها يحذف الحرف الأخير فقط ، فيقال : يا سفرج ، يا دمش ، يا هجي ، يا فتور ، يا فرهو ، يا فردو ، يا غرني ، يا بلقي .

وحالف الفراء في نحو « دمشق » و « هرقل » ، من كل رباعي قبل آخره حرف ساكن ، فذهب إلى أن ترخيمه يكون بحذف الحرف الأخير والساكن قبله ، فيقال : يا دم ، ويا هر ، محتجاً بأن الاكتفاء بحذف الحرف الأخير سيبقى آخره ساكناً ويؤدي ذلك إلى أن يشابه الحروف - مثل (نعم وأجل) - وما أشبهها من الأسماء المبنية كأسماء الشرط والاستفهام .

-
- (١) حرف المدهو حرف العلة الساكن انحر حركة مجانسة ، ويسمى - أيضاً - علة ولينا ، فإن سكن بعد حركة غير مجانسة كفرعون وغرنيق سمى علة ولينا فقط ، فإن تحرك كهبـيـخ وفتـور سمى علة فقط .
- (٢) من معانيه الأصلية : اللحمق المسترخى ، ومن لا خير فيه ، والوادي العظيم ، والنهر الكبير ، والغلام الناعم .
- (٣) من معانيه قبل التسمية : الصخم الرأس ، والفرس الصعب من كل شيء .
- (٤) بطلق في الأصل على الكركى وهو طائر مائي طويـل العنق ، وعلى الشاب الأبيض الحميل .
- (٥) بلدة بمصر .

والجمهور أن يقولوا : المنوى كما الثابت ، فليس الساكن هو الآخر حقيقة
وكونه آخر لفظ لا محذور فيه ، هذا على لغة الانتظار ، وأما على لغة التمام
فإن آخره سيكون مضوما فلا محذور فيه لفظا أو تقديرا^(١) .

كما خالف الفراء والجزمي في نحو : فرعون ، وفردوس ، وغرنيق ، وبلقين
من كل ما سكن فيه حرف العلة إثر حركة لا تحاسنه ، فذهبا إلى أن ترخيم
هذا النوع يكون بحذف حرف العلة مع الآخر ، فيقال : يا فرع ، يا فرد ،
يا غرن ، يا بلق .

وينبغي أن يعلم أن الحركة المجانسة لحرف العلة لا يلزم ظهورها لحذف
حرف العلة بعدها مع الآخر ، بل يعدحرف العلة مدأً - فيحذف مع الآخر -
إن كانت الحركة المجانسة مقدرة أيضا ، فيقال في ترخيم مصطفون ،
ومصطفين (علمين) : يا مصطف ، يحذف النون وحرف العلة قبلها معا ،
لأن حرف العلة يعد مدا لسبقه بحركة مجانسة مقدرة ، إذ الأصل :
مصطفَيُون ، ومصطفَيَيْن .

وإن كان ما قبل الآخر مدا أصليا . نحو : مختار ، ومنقاد (علمين) ،
حذف في الترخيم الآخر فقط ، فيقال . يا مختا ، ويا منقا ، لأن الألف فيهما
منقلبة عن عين الكلمة .

وخالف في ذلك الأخفش ، حيث جوز حذف المد الأصلي مع الآخر ،
فيقال يا مخت ، ويا منق .

وإن كان ما قبل الآخر مدا زائدا ثالثا : لم يحذف مع الآخر ، فيقال

(١) انظر في هذا المسألة الحمسين في الانصاف ٣٦١/١ ، وشرح الكافي
١٥٣/١ ، والاسموى ١٧٧/٣ وابن جعش ٢١/٢ .

في ترخيم نحو : ثمود ، ومهاد ، وسعيد : يا ثمود ، ويا مهاد ، ويا سعي ، لثلا يشبه الاسم - ببقاءه على حرفين - الأدوات أى الحروف ، وجوز الفراء حذف المد مع الآخر ، لـكنه لا يوجبها كما في نحو عمار ، ومسكين ، ومنصور^(١) .
ومما جاء في الشعر العربي مرخما ، حذف حرفين قول الفرزدق :

يا مروان مطيتسى محبوسة^(٢) توجو الحباء ورثها لم يمس^(٣)

وقول لبيد :

يا اسم صبرا على ما كان من حديث^(٤) إن الحواث ملقي ومُنْتَظَر^(٥)

فقول الفرزدق « يامر » أصله « يامروان » ، ولـكنه رخم للمنادى فحذف النون والألف ، وقول لبيد « يا اسم » أصله « يا أسماء » ، ولـكنه رخم فحذف الهمزة والألف ، وهذا إن جعلناه من باب « حمراء » ويكون وزنه « فملاء » ، وأصله : وسماء من الوسامة ، فقلبوا الواو المفتوحة همزة على حد قولهم : أحد وأصله وحـد ، وامرأة أناة وأصله وناة ، وهذا من مذهب سيبويه ، ويحتمل أن يكون من باب « عمار - بتشديد الميم - ومنصور مسكين » ويكون على وزن « أفعال » جمع اسم وأصله أسماء ، فقلبت الواو همزة على حد كساء وشقاء ، وجعل علما لمؤنث^(٦) .

(١) انظر الهمع ١٨٣/١ ، وشرح الرصى ١٥٢/١ .

(٢) من شواهد سيبويه بولاق ٣٣٧/١ ، بيروت ٣٩٥/١ ، واس بعس ٢٢/٢ ، والاسموني ١٧٨/٣ ، والصحیح ١٨٦/٢ ، وانظر فيه شرح أسباب سيبويه ٣٥٠/١ ، وديوان الشاعر ص ٤٨٢ والحناء : العطاء ، والمنادى : مروان بن الحكم .

(٣) من شواهد سيبويه بولاق ٣٣٧/١ ، بيروت ٣٩٥/١ ، والاسموني ١٧٨/٣ ، والصحیح ١٨٦/٢ ، وانظر شرح أسباب سيبويه ٢٩٠/١ ، والعيني بهامش الحزانة ٢٨٨/٤ .

(٤) انظر شرح الرصى ١٥١/١ ، وابن بعش ٢٢/٢ .

مق يحذف للترخيم كلمة برأسها ؟

يحذف عجز المركب تركيبا مزجيا للترخيم ، فنقول في نحو بعابك ،
وسيبويه : يابعل ، وياسيب ، وكذلك تفعل في المركب العددي ، فتقول في
(خمسة عشر) علما : ياخسة .

والمنقول أن العرب لم ترخم للمركب وإنما أجازوه النحويون قياسا على
المختوم بالناء .

يقول ابن يعيش : « وأما المركب فأمره في الترخيم كأمر تاء التانيث ،
تحذف السكلمة التي ضمت إلى الصدر رأسا كما تحذف تاء التانيث ، فتقول
في (مختصر) اسم رجل : يابخت ، تحذف الاسم الأخير لا غير . كما تقول
في (مرجانة) اسم امرأة : يامرجان فلا تزيد على حذف التاء ، وفي (حضر موت) :
ياحضر ، وفي (مارسر حس) : يامار ، وفي (عرويه) : ياعرو ، وفي
(سيبويه) : ياسيب ، وفي المسمي بخمسة عشر : ياخسة (١) . »

ويذكر ابن يعيش أن أوجه الشبه بين المركب المزجي والمختوم
بالتاء — والتي من أجلها قيس المركب على ذي التاء في الترخيم — كثيرة ،
« ومن ذلك التصغير ، فإنه إذا جعل الاسمان اسما واحدا ولحقه التصغير ،
فإنه إنما يصغر الصدر منهما ثم يؤتى بالاسم الثاني بعد تصغير الصدر كما يصغر
قبل هاء التانيث ، ومن ذلك النسب ، فإنك تقول في النسب إلى حضر موت

(١) ابن نعش ٢٣/٢ بتصرف بسدر ، وانظر التصريح ١٨٧/٢ .

حضرى كما تقول فى النسب إلى مسكة مسكى ، ومما يؤيد عندك ما ذكرناه أن هاء التأنيث لا تلحق بنات الثلاثة بالأربعة ، ولا بنات الأربعة بالخمسة ، كما أن الاسم الثانى لا يلحق الاسم الأول بشيء من الأبلية ، وأيضا فإن الاسم الثانى إذا دخل على الأول وركب معه لم يغير بنيته ، كما أن التاء لا تغير بناء للمؤنث (١) .

اسكل أوجه الشبه التى ذكرها ابن يعيش حذف عجز المركب كما تحذف التاء .

غير أن ترخيم (سيمويه) ونحوه ، والمركب العددي المسمى به بشكل ، لما تقدم فى الشروط العامة لترخيم من أنه يشترط ألا يكون مبدئيا قبل النداء ، إلا أن يستثنى المركب ، أو يبقى ترخيمه على لغة من يعربه إعراب ما لا ينصرف ، أو يكون مجيزو ترخيمه -- كالأشجوني -- مخالفين فى ذلك الاشتراط (٢) .

ومنع ابن كيسان حذف عجز المركب المزجى ، لأنه يلتبس -- حيثئذ -- بالمفردات وقال : إن حذف الحرف أو الحرفين قللت : يا بعلب ، وياحضر لم أر به بأسا ، لأن ذلك أدل على المهدوف من حذف الثانى بأسره .

وأجاب الأولون بأن اللبس يزول بلغة الانتظار ، فتتميز هذه اللغة إذا خيف اللبس (٣) ، ومنع أكثر الكوفيين ترخيم ما آخره (ويه) ، ومنع العراء ترخيم المركب العددي إذا سمي ، وذهب إلى أن ما آخره (ويه) لا يحذف منه فى الترخيم إلا الهاء خاصة : يامسيوى - ياسكان الياء - على لغة من ينتظر ،

(١) ابن يعيش ٢٣/٢ .

(٢) أنظر حاشية الصان على الأسمونى ١٧٨/٣ .

(٣) انظر الهمع ١٨٣/١ ، والأسمونى ١٧٩/٣ ، والتصريح ١٨٧/٢ .

وياسيبوا على لغة من لا ينتظر ، لأن الياء تضم على هذه اللفظة فتقلب ألفا
لتعركها وانفتاح ما قبلها^(١)

وإذا وقفت على (يابعل) ، و (ياسيب) قلت : يابعله ، وياسيبه
على لغة من ينوى المحذوف ، وإن شئت وقفت بإسكان الأخير دون اجتلاب
هاء السكت ، أما على لغة من لم ينو المحذوف فيحتم الوقف بالإسكان ، وإن
وقفت على (ياخسة) -- مرخم خمسة عشر -- قلت : ياخسة بالهاء على
الفتين ، وذهب الأخفش إلى رد المحذوف من المركب المرخم عند الوقف^(٢).

ترخيم المركب الإسنادى كالمزجي :

وكا يرخم المركب المزجي بحذف عجزه يرخم المركب الإسنادى - على
اللفظة القليلة التي حكاها سيبويه - أيضا بحذف عجزه ، نحو ياتأبط ،
ويابوق في ترخيم (ياتأبط شرا) ، و (يابرق نحره) ، والذي استظهر
في ترخيم للمركب الإسنادى ، إذا لم يُنو المحذوف ، أنه إن كان الباقى جملة
كافى تأبط - فإن فاعله مستتر فيه - قدّر الضم فى آخره ، وإلا - كفى قام
من (قام زيد) - ضم آخره لفظا ، لأنه كالمستقل ، والفعل الخالى من الضمير
إذا سمي به يعرب لفظا ، فإذا نودى ضم لفظا^(٣) .

متى يحذف للترخيم كلمة وحرف ؟

إذا سمي بـ « اثناعشر ، أو اثنتا عشرة ، أو اثنى عشر ، أو اثنتى عشرة »
رخم بحذف العجز مع الألف أو الياء قبله ، فيقال : يا لثن ، ويا لثنت ،

(١) انظر المراجع السابقه نفسها .

(٢) انظر حاشية الصبان ١٧٨/٣ . وشرح الرصي ١٥٣/١

(٣) حاشية الصار ١٧٩/٣ .

كما يقال في ترخيمها لو لم تتركب ، فتحذف الألف والياء كما تحذفهما مع النون في (اثنان واثنتين) ، لأنهما مد زائد . الخ ، والعجز هنا بمنزلة النون من اثنين ، ولذلك لا يضافان وكانا معربين لعدم التركيب ، بخلاف (ثلاثة عشر) وبقيّة الأعداد للركبة ، ونظر فيه ابن الحاجب بأن عشر وعشرة اسمان برأسهما ، ولا يلزم من معاقبتهما النون حذف الألف والياء معهما كما تحذفان مع النون ^(١) .

لغتا الترخيم

للترخيم لغتان :

- ١ — لغة من ينوى المحذوف ، وتسمي — أيضاً — لغة من ينتظر .
- ٢ — لغة من لا ينوى المحذوف ، وتسمي — أيضاً — لغة من لا ينتظر ، أو لغة التمام .

١ — لغة من ينوى المحذوف

هي الأكثر في لسان العرب ، وهي أن ينوى للشكلم المحذوف للترخيم ، فيعتبره في حكم الثابت ، فيبقي الحرف الذي صار آخر الكلمة بعد الترخيم على ما كان عليه من حركة أو سكون فيقول في جعفر : يا جعْفُ بفتح الفاء ، وفي حارث : يا حارِ بكسر الراء ، وفي منصور . يا منصُ بضم الصاد ، وفي هرقل : يا هرْقُ بسكون القاف (وعند الفراء ياهرُ بفتح الراء) ، ويقول في

(١) انظر الاشموني ١٧٩/٣ ، وحاشية الخضري على ابن عقيل ٨٥/٢ .

(نمود، وعمود، وبنون، وعلاوة، وكروان) أعلاما: يأمو، ياعمو، يابنو، ياعلاو بفتح الواو في الأخير ومثله ما بعده: ياكرو، أي بإبقاء الواو على صورتها ساكنة في الثلاثة الأول، مفتوحة في الأخيرين دون إبدال، لأنها في الجميع ليست طرفا في التقدير وهي ساكنة في الثلاثة الأول، وإثر ساكن في الرابع، وبعدها ساكن مقدر في الخامس، وشرط قلب الواو ألماً حيث تحركت وانفتح ما قبلها ألا يكون بعدها ساكن.

ويقال في ترخيم «لات»، و«ذات» مسمى بهما: يالا، وبأذا، وفي ترخيم سُفَيْرَج - مصغر سفرجل - مسمى به: ياسفير - بكسر الراء.

ويستثنى من إبقاء الحرف الذي صار آخر الكلمة على حاله شيئان :

(١) ما حذف لأجل واو الجمع أو يائه، كما لو سمي بنحو (قاضون، ومصطفون، وقاضين، ومصطفين) من جموع معتل اللام، فإنه يقال في ترخيم ما ذكر: ياقاضي، ويامصطفي، برد الياء والألف، ذلك لأن الياء والألف حذفنا للملاقة واو الجمع ويائه، فلما حذف واو الجمع وبأؤه في الترخيم زال - بحذفهما - سبب حذف الياء والألف، وهذا مذهب الأكثرين، وعليه مشى ابن مالك في الكافية الشافية وشرحها كما في الاشتوني^(١)، لكنه اختار في التسهيل^(٢) عدم الرد، فيقال: ياقاض ويا مصطف بضم الضاد في ترخيم قاضون وبكسرها في ترخيم «قاضين»، وفتح الغاء.

(١) ١٨٠/٣

(٢) ص ١٨٩

وحجة الاكثرين في الرد القياس على رد ما حذف لنون التوكيد الخفيفة
عند ذهابها في الوقف ، وعلى رد ما حذف للإضافة عند حذف المضاف إليه

وحجة ابن مالك في عدم الرد أن واو الجمع وياه - وإن حذفنا في اللفظ
- منويتان في التقدير ، فمما كالتابنتين ، فكأن سبب الحذف ثابت تقديرًا
كما أنه إذا ردت الياء والألف يلزم رد كل مغير بسبب إزالة الترقيم ما كان
يستحقه (١) .

(ب) ما كان مدغمًا في المحذوف وهو بعد مدة ، فإنه إن كان له حركة في
الأصل (قبل الإدغام) ردت إليه ، نحو مضار ، وحاج (علين) ، فيقال
في ترخيمهما : يامضار ، وحاج بكسر الراء والجيم إن كانا اسمي فاعل ،
وبفتحهما إن كانا اسمي مفعول ، وكذلك خويص (بتشديد الصاد) مصدر
خاص إذا سمي به فإنه إذا رخم قيل : ياخويص بكسر الصاد ، ونحو
تحتاج (علما) يقال فيه : يحتاج بضم الجيم لأن أصله تحتاجج .

وإن كان أصل السكون ، نحو استحار بفتح الهذزة وكمرها والكسر
أكثر وهو نبت ووزنه (افعال) يمثلين أولهما ساكن أصل السكون ، فإذا
سمي به ورخم على هذه اللغة فقد اختلف فيه على ثلاثة آراء :

الأول - وهو منقول عن سيديويه - أنه يحرك بالفتح إتباعا لحركة ما قبله

(١) ولا خلاف في رد الياء والألف على اللغة الثابتة ، لكن يلزم التباس
الجمع بالمفرد ، فقباس ما ذكر في شروط الترقيم من مراعاة عدم اللبس امناع
الترقيم هنا الا على اللغة الاولى بلا رد .

والساكن حازر غير حصين ، فيقال : يا إسحارَ بفتح الراء ، لأنه بعد حذف الحرف الأخير للترخيم التقي ساكنان : الراء التي صارت آخرًا والألف قبلها ، فحركت الراء بالفتح إتباعاً لحركة الحاء وهي أقرب الحركات إليه .

الثاني : ونقله ابن عصفور عن الفراء وهو مذهب الزجاج أيضاً - أنه يحرك بالكسر على الأصل في التخلص من التقاء الساكنين .

الثالث : - وهو منقول عن الفراء أيضاً - أنه يحذف كالأخير مع كل ساكن يبقى بعد الآخر حتى ينتهي إلى متحرك ، فعلى هذا يقال : يا إسحَ .

فلو لم يسكن قبل للدغم مدة مثل (محر) بتشديد الراء مسمي به (حذف الراء الأخيرة للترخيم ، وأبقيت الراء الأولى ساكنة عند الجمهور ، ومحركة بالكسر عند الفراء لأنه لا يرى سكون الحرف الأخير في الترخيم ^(١) .

٢ - لغة من لا ينوي المحذوف

وتسمي لغة من لا ينتظر ، كما تسمي لغة التمام ، وهي أن لاتنوي المحذوف للترخيم وتجعل الباقي بعد الحذف اسماً برأسه ، وتعتبر الحرف الذي صار آخر الكلمة كأنه آخر الاسم في أصل الوضع من غير حذف ، فلا يبقى على حاله بل يضم ، فتقول : يا جَعُفُ ، ويا حَارَ ، ويا هِرْقُ بالضم فيهن ، وتقول يا مَنصُ بضمة حادثة للبناء غير تلك الضمة التي كانت قبل الترخيم ، ومن ذهب إلى هذا صاحب التصريح مستدلاً على حدوث الضمة في الترخيم بأن

(١) اسطر الرضي ، والأشمونى بحاشية الصبان ١٨٠/٣ ، والهمع ١٨٤/١ .

هذه الضمة يجوز إتباعها وضمه ما قبل الترخيم على هذا الحرف لا يجوز إتباعها (١).

ويرى الأشموني أنه مبني على ضم مقدر - وهو الأقرب عند الصبان - لأن تقدير ضمة أسهل من تكلف ذهاب الضمة الأصلية وحدث ضمة أخرى للبناء . قال الصبان في حاشيته على الأشموني ١٨١/٣ : « وما استدل به صاحب التصريح لا ينهض ، لجواز أن يكون رفع التابع إتباعاً للضمة المقدرة كما في (ياسبيويه العالم) برفع (العالم) ، لا للضمة المملووظ بها » .

وهكذا تعد الأسماء المرخمة على هذه اللغة كما لو كانت أسماء تامة لم يحذف منها شيء ، وحينئذ تعامل الحرف الذي صار آخرًا بما يستحقه الآخر من صحة أو إعلال ، ومن حركة مقدرة أو ظاهرة ، فتقول في ترخيم (نمود) و (بنون) علماً : يأنى ، ويأبى ، بقلب الواو ياء لتطرفها إثر ضمة ، وإلا لزم عدم النظير ببقاء الواو متطرفة بعد ضم ، إذ ليس في العربية اسم معرب (٢) آخره واو لازمة قبلها ضمة إلا ويحب قلب الواو ياء والضممة كسرة (٣) ، وذلك لمزيد النقل بخلاف الياء التي قبلها كسرة ، وخرج بالاسم الفعل نحو (يدهو) و (يعزو) ، وبالمعرب المبني نحو (هو) و (ذو) الطائفة ، وباللزوم نحو (هنا أبوك) ، وبسبق الضم نحو (دلو ، وغزو) وتقول في ترخيم (صميان) (٤) و (كروان) علمين : ياصمًا ، ويأكراً بقلب كل من الياء

(١) التصريح ١٨٨/٢

(٢) الاعراب هنا بحسب الأصل ، أو أن ما نحدث بناؤه فلو هي حكم المعرب

(٣) كما فعلوا في نحو أدل (جمع دلو) والنفازي (مصدر نفازي) .

(٤) الصميان في الأصل : القلب والوثب والسرعة ، ورحل صميان : سحاح

صناديق الحملية .

والواو ألفين لتحركهما وانفتاح ما قبلهما ، وتقول في ترخيم (سِقَايَة) ،
(عِلَاوَة) : يَاسِقَاهُ ، وَيَاعِلَاهُ ، بِقَاب الياء والواو همزتين لتطرفهما إثر
ألف زائدة ، وتقول في ترخيم (نَاجِيَّة) - عند وجود القرينة الرافعة
للبس^(١) : يَا نَاجِي بِسَكَان الياء وجعل الضمة مقدرة عليها كما في نحو
(يَا قَاضِي) .

وكما جاز أن يقال : يَا حَارِثُ بْنُ سَعِيدٍ ، يجوز أن يقال هنا : يَا حَارِثُ
بْنَ سَعِيدٍ بضم الراء وفتحها .

كما يرد المحذوف على هذه اللغة عند زوال سبب حذفه ، فيقال في ترخيم :
مَصْطَفُونٌ ، وَقَاضُونَ ، وَمَصْطَفِيْنَ وَقَاضِيْنَ (أعلاما) يا مصطفى ،
ويا قاضي عند أمن اللبس بلا خلاف

ويقال في ترخيم (سُفَيْرُج) هن الأخفش (يا سفيرُج) برد اللام
التي حذفت لأجل التصغير ، لأن حذفها كان بسبب عدم تأني صيغة التصغير
مع بقاءها وبقاء الجيم ، فلما حذفت الجيم للترخيم ردت اللام لتأني
الصيغة معها حيثئذ ، أما الأكثرون فيرخمون على هذه اللغة بضم الراء
وحذف الجيم وإبقاء اللام محذوفة ، فيقولون (يا سُفَيْرُ) لأنهم يرون
أن التسمية بالمصفر أبعدته عن أصله المكسبر ، فلا اعتداد بوجود لام
أصلا .

ويقال في ترخيم (ذات) : يَا ذَوَا بَرْد اللام المحذوفة وقلبها ألفا

(١) لأن ما فيه تاء فارفة لا يجوز ترخيمه على هذه اللغة الا عند وجود
القرينة الدافعة للبس بينه وبين المذكر ، وسيأتى تفصيل ذلك .

وإرجاع العين إلى أصلها وهو الواو ، إذ أصلها (ذَوَوٌ) أو (ذَوَوِيٌّ) على الخلاف هل اللام واو أو ياء ، حذفت اللام وعوض عنها تاء التانيث كما قيل في بنت وأخت^(١) ، ثم قلبت الواو - التي هي عين الكلمة - ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها .

ويقال في (يا شاة) : يا شاءُ برد الهاء التي هي لام الكلمة بعد حذف تاء التانيث ، لتلايقي الاسم على حرفين الثاني منهما حرف مد وهو مالا نظير له^(٢) .

وإن بقي المرخم ثنائياً ذالين ضعُفٌ إن لم يعلم له ثالث يرد إليه ، مثل (لات) إذا رخمته حذفت التاء وضعُفت الألف ، فحركت الثانية فانقلبت همزة فقيـل : يالاءُ .

اللغة الأولى أجود قياساً واستعمالاً

اللغة الأولى - وهي لغة من ينوى المحدث - أكثر اللغتين استعمالاً ، وأقربهما قياساً ، فأكثر ما ورد عن العرب مرخماً جاء عليها ، ومن ذلك قول زهير :

(١) في حاشية الصبا ١٨٢/٣ : « فان قبل : لو كانت التاء عوضاً عن اللام ما جمع بينهما في التثنية والجمع ، حيث قبل : ذواتا وذوات قلت : لانسلم الجمع فبهما ، بل التاء في التثنية لمحض التانيث كالتاء في كل متنى مؤنث ، والتاء في الجمع هي التاء المزبدة مع الألف في جمع المؤنث ء واللام باقية على حذفها فلا جمع » .
(٢) وانظر ابن يعين ٢٠/٢

يا حارِلا أَرَمَيْنَ مِنْكُمْ بِدَاهِيَةٍ
لَمْ يَلْقَهَا سُوْقَةٌ قَبْلِي وَلَا مَلِكٌ^(١)

وقول النابغة :

فصالحونا جميعا إنْ بَدَّالِكُمْ وَلَا تَقُولُوا لَنَا أَمْثَالَهَا عَامٌ^(٢)

والشواهد على ذلك كثيرة .

أما بالنسبة للقياس فنن المعلوم أن المحذوف لعلته موجبة قياسية كما
في (عَصًا وَقَايُض) في حكم الثابت ، فلذا بقي ما قبل المحذوف على حركته ،
وأن المحذوف لغير هذه اللة ليس كذلك ، فلذا صار ما قبل المحذوف في نحو
(غَدَ وَيَدُودَم) محلا للإعراب .

لكن لما كان الترقيم لعلته قياسية مطردة قريبة من الإيجاب ، لطلبهم
التخفيف في النداء بأقصى ما يمكن ، حتى فعلوا بالمضاف إلى ياء المتكلم
الذى فيه أدنى ثقل لكونه في صورة المنقوص ما علمت ، وفي نحو (يازيد
بن عمرو) ما هو المشهور من جواز الفتح مع الضم ، قصدا للتخفيف ، ولما
قدمناه من أن النداء مع كثرته في الكلام ليس مقصودا بالذات ، بل هو

(١) من شواهد ابن جعش ٢٢/٢ ، والهمع ١٦٤/١ ، وانظر فيه الدرر
١٦٠/١ ، وامالى ابن الشجرى ٨٠/٢ ، وديوان زهير ص ١٨٠ ، وأصل يا حار :
يا حارث .

(٢) من شواهد سيبويه بولاق ٣٣٥/١ ، بربوب ٣٩٢/١ ، وانظر شرح إنبات
سيبويه ٢٠١/٢ ، وأصل عام : يا عامر .

لتنبيهه المخاطب ليصغي إلى ما يحىء بعده من الكلام المنادى له ، صار حذف الترخيم مطردا كالواجب ، فعمول المرخم - في الأغلب معاملة نحو (عصا وقايس) مما الحذف فيه مطرد واجب^(١) أما اللغة الثانية فهي قليلة في الاستعمال ، بعيدة عن القياس ، ومما جاء عليها قول هنترة :

يدعون هنترُ والرماح كأنها أشطان يثر في أبسانِ الأدم^(٢)

متى تتعين اللغة الأولى ؟

تتعين اللغة الأولى في ثلاثة مواضع :

الأول : ما فيه تاء التأنيث فارقة ، لافرق في ذلك بين العلم والصفة فإذا أردت أن ترخم مسلة وقائمة وحارثة وحفصة قلت : يا مُسلمَ ، ويا قائمَ ، ويا حارثَ ، ويا حفصَ ، بالفتح فيمن على لغة الانتظار ، لئلا يلتبس ببدء المذكر غير للمرخم لو رخم على لغة التمام .

وقال جماعة من النحاة إن هذا اللبس إنما يقع في الصفة لا في العلم ، ووجهه أن اشتهار للمسمى بعلمه مما يزيل اللبس في الغالب ، مستدلين بعبارة سيديويه :

« واعلم أنه لا يجوز أن تحذف الهاء وتجعل البقية بمنزلة اسم ليست فيه »

(١) شرح الكافية للرضي ١٥٣/١ بتصرف ، وانظر الأشمونى ١٨٣/٣ ، والتسهيل ص ١٨٩ .

(٢) البيت من شواهد سيديويه في الكتاب بولاق ٣٢٢/١ ، بيروت ٣٨٩/١ ، والهمع ١٨٣/١ ، وانظر الدرر ١٦٠/١ . وسيديويه يجوز أن يكون « عنتر » ليس مرخما لأن أناسا من العرب يسمونه عنترا بدون تاء وانظروا الكتاب بولاق ٣٣٣/١ . (٥ - الترقيم)

الهاء إذا لم يسكن اسما خاصا غالبا ، من قبل أنهم لو فعـ لوا ذلك التبس للوث بالمذكر ، وذلك أنه لا يجوز أن تقول المرأة (يا خبيثُ أقبلى) ، وإنما جاز في الغالب لأنك لا تذكر مؤنثا ، ولا توث مذكرا ، ^(١) .

الثاني : ما فيه علامتا تنبيه أو جمع نحو (زيدان ، وزيدين) ، فتقول في ترخيمهما : يا زيد ، ويازيد ، بفتح الدال في الأول وكسرها في الثاني ، ولا تجوز اللغة الثانية خلافا لابن مالك ، لئلا يلتبس بالمفرد غير المرخم ، وأما نحو (زيدون) مسمى به فقد مر أنه لا يرخم على أى لغة من اللغتين .

نعم إذا قامت قرينة مانعة من الابس جاز الترخم في الموضعين على اللغة الثانية - وإن كان وجود مثل هذه القرينة بعيدا - فلمدار في الموضعين على أمن الابس ، وقد قال الرضى : « الحق أن كل موضع قامت فيه قرينة تزيل الابس جاز للترخم ، على نية الضم كان أو لا ، وإلا فلا » ^(٢) .

الثالث : ما يلزم بتقدير تمامه عدم النظير ، كطيلسان ^(٣) - في لغة من كسر اللام - مسمى به ، فتقول : يا طيلس بالفتح ، ولا يجوز الضم ، لأنه ليس في العربية (فَيَعِيل) بكسر العين في الصحيح العين ^(٤) إلا نادرا ، من نحو :

(١) الكتاب ٣٣٤/١

(٢) شرح الكافية للرضي ١٥٣/١ ينصرف يسبر .

(٣) الطيلس والطيلسان : ضرب من الأكسية ، وهو فارسي معرب .

(٤) أما في المعتل العن فكثير مثل : سيد ، وهين ، وميت

صَيِّقِلْ اسم امرأة ، وقراءة شعبية عن عاصم^(١) (وأخذنا الذين ظلموا
بعذاب بَشِيرٍ^(٢)) ، بياء ساكنة قبل همزة مكسورة . قال أبو حيان :
هذا مذهب الأخفش ، وأما سائر النحويين كالسيرافي وغيره ، فإنهم
أجازوا فيه التمام ، ولم يعتبروا ما يؤول إليه الاسم بعد الترخيم من ذلك ،
لأن الأوزان إنما يعتبر فيها الأصل ، لا ما صارت إليه بعد الحذف^(٣) .

ومما يلزم بتقدير تمامه عدم النظير - أيضا - نحو : حَبْلِيَّات ، وحُبْلُورِيَّ ،
وحَمْرَاوِيَّ ، مسمى بها ، فلو رخت على لفظة التمام لغيل : يا حُبْلِيَّ
(في حَبْلِيَّات وحَبْلُورِيَّ بقلب الياء والواو ألفين - بعد حذف زيادتي
جمع المؤنث وزيادتي النسب - لتحركهما وانفتاح ما قبلهما) ، ويا حمرَاه
(في حمرَاوِيَّ بقلب الواو همزة لتطرفها - بعد حذف علامة النسب - إثر
ألف زائدة ، ويلزم عليه كون ألف فَعَلَى وهمزة فعَلَاء مبدلتين ، وهذا
لا نظير له ، لأنها لا يكونان إلا للتأنيث ، وللتأنيث لا يكون مبدلا^(٤) .

متى تتعين اللغة الثانية ؟

ذكر السيموطي في الهمع ١٨٥/١ أن اللغة الثانية تتعين فيما إذا كان قبل
الآخر ساكن كمرقل ، فرارا من وجود اسم متمكن ساكن الآخر ،

(١) كما في حاشية الصبان ١٨٣/٣ نفلا عن القارضي ، وفي المحتسب ٣٦٥/١
أيها قراءة ابن عباس وعاصم بخلاف ، وقال ابن جنى : وأما ببئس على فيعمل
ففيه النظر ، وذلك أن هذا الباء مما بحنص به ما كان معتل العين كسيد وهين
ولين ، ولم يجيء في الصحيح ، وكأنه إنما جاء في الهمزة لمشايتها حرفي العلة ،
والشبه بينها وبينهما من وجوه كثيرة ١٠ هـ

(٢) من الآية ١٦٥ الاعراف

(٣) الهمع ١٨٤/١

(٤) انظر حاشية الصبان على الأشموني ١٨٣/٣ ، والمقتضب ٤/٤ ،

والرضي ١٥٥/١

ويبدو أن ما ذكره ابن الأنباري في الإنصاف^(١) من أن مذهب الكوفيين فيما كان كذلك حذف الرابع والساكن قبله إنما هو مذهب الفراء - كما تقدم - أما غيره من الكوفيين فيمكنهم أن يحذف الرابع وضم الساكن على لغة التمام كما ذكر السيوطي .

تلييه :

نداء ماختم بالتاء مرخماً أكثر من ندائه تاماً من غير ترخيم ،
ويشاركه في ذلك من غير ذي التاء - - مما ورد - ثلاثة أعلام : حارث ،
وعامر ، ومالك .

وصف المرخم

أجاز الجمهور وصف للمرخم ، ومنه قول الشاعر :

أحار بن بدر قد وليت البيت^(٢) .

ومنه السمراني والفراء واستقبحه ابن السراج ، وكأنهم رأوا أن الكلمة إذا رخت بحذف شيء من جواهرها لايزاد عليها شيء آخر من الخارج ، وهم يعربون (ابن بدر) بدلاً لصفة ، إذ الصفة من تمام للوصف لسكونها دالة على معنى فيه ، فالإتيان بها فيه إطالة تنافي الحذف ، بخلاف سائر التواضع ، وما أظن أن التعليل مقنع وكاف لرد ما أجازة الجمهور ،

(١) ٣٦١/١

(٢) مر ص ٢٩

أو أن مجرد إعراب التابع بدلا أو غيره، يرفع ما ظاهره التناقض بين الحذف والإطالة بذكر التابع .

والذي أراه أن يقصر الجواز على مثل هذا التركيب من كل ما كان فيه المبادى مفردا علما موصوفا بآبن مضافاً إلى علم متصلاً به ، لكثرة في استعمال العرب ، وتخفيفهم له في غير الترخيم بجواز الفتحة والضم فيه ، ولوروده كالبيت السابق ، وكقوله :

فقلتم : تعال يا يزي بن مُحَزَّم فقلت لكم إني حليفٌ صدّاه (١)

وعلى لغة التمام يجوز في تابعه مراعاة اللفظ ، وأما على لغة الانتظار فقليل : لا يرفع إذ لا ضم في اللفظ ، وقيل : يجوز رفعه لأن الحرف الذي خقه الضم في حكم الثابت (٢) .

(١) البيت من شواهد سبويه بولاق ٣٣٥/١ ، بيروت ٣٩٢/١ ، والرضي ١٥١/١ ، وانظر فيه أمالي ابن السجري ٨٢/٢ ، والخزانة ٣٩٦/١
(٢) أنظر الرضي ١٥١/١ ، والصبان ١٨٣/٣ ، والخضري ٨٦/٢

ب - ترخيم الضرورة

قد يضطر الشاعر إلى حذف آخر الكلمة غير للنداء ، فيسمى هذا الحذف (ترخيم الضرورة) ، وقد شرط النحاة لهذا النوع من الترخيم شرطين :

الأول : أن يكون الاسم المحذوف آخره لضرورة الشعر صالحا للنداء ،
نحو قول امرئ القيس :

لِنُفِمْ الفقى تَعشُّوْا إلى ضوء ناره
طريفُ بنُ مالٍ لَيْلَةَ الجوعِ والْخَصْرِ^(١)

أراد : طريف بن مالك ، ولكنه اضطر إلى ترخيم « مالك » من غير أن يكون مفادى ، والذي سهل هذا صلاحية الاسم للنداء .

فإذا كان الاسم غير صالح للنداء نحو (الغلام) ، و (الحمام) من كل ما فيه (أل) ، لا يسمى حذف آخره للضرورة ترخيما ، ولا يخضع لأحكام الترخيم السابقة ، ولا يأتي على لغة من لفق الترخيم ، بل يأتي على حسب ما تقتضيه الضرورة الشعرية ، ومن ذلك قول العجاج :

(١) البيت من شواهد سيبويه بولاق ٣٣٦/١ ، بيروت ٣٩٣/١ ، والأشمونى ١٨٤/٣ ، والهمع ١٨١/١ ، وانظر فيه الدرر ١٥٧/١ ، وديوان الشاعر ص ١٤٢ ، والخضر : سدة البرد .

ورب هذا البلد المحرم والقاطنات البيت غير الرّيم
أو ألفا مكة من ورق الحَمِي (١)

فالشاعر أراد : من ورق الحمام ، فاقتطع بعض المضاف إليه للضرورة
قيل : حذف الألف والميم الأخيرة لاعلى وجه الترخيم لعدم صلاحية الكلمة
للنداء ، ثم كسر الميم الأولى للقافية والياء إشباع ، وقيل : حذف الميم الثانية
وقلب الألف ياء بعد كسر الميم الأولى . قالوا : وهذا الذى فعله الشاعر فى
غاية الشذوذ (٢) .

الثانى : أن يكون الاسم الذى وقع فيه الحذف إما زائدا على ثلاثة
أحرف كالك فى بيت امرئ القيس السابق ، أو بناء التأنيث ، ومما رخم
ضرورة بحذف التاء قول ذى الرمة :

ديار مَيَّة إِذْ مَيَّ تَسَاحِفُنَا وَلَا يَرَى مِثْلَهَا عَجْمٌ وَلَا هَرْبٌ (٣)

أراد : إِذْ مَيَّةٌ ، وقيل : إنه كان يسميها مرة مية ومرة مَيَّ . ذكر
ذلك سيبويه نقلا عن يونس .

(١) من شواهد سيبويه فى الكتاب ٨/١ ، ٥٦ وابن معيش ٧٤/٦ ، والأشمونى
٢٩٩/١ ، ١٨٣/٣ ، والنصرى ١٨٩/٢ ، والهمع ١٨١/١ ، وابن عقيل ١١٦/٣ ،
والانصاف ٥١٩ وانظر الدرر ١٥٧/١ ، ٢١٨/٢ ، والدبوان ص ٥٩
(٢) انظر التصريح ١٨٩/٢ ، والصان ١٨٣/٣ .

(٣) من شواهد سيبويه بولاق ١٤١/١ ، ٣٣٣ ، بيروت ١٦٧/١ ، ٣٨٩ ،
والهمع ١٦٨/١ وانظر الخزانة ٣٧٨/١ ، وأمالى ابن الشجرى ٩٠/٢ . والدرر
١٤٥/١

وقال بعضهم : يشترط أن يكون الاسم المحذوف منه علماً لأنه المسموع ،
ولاشاهد في غيره ، ورد بقول الشاعر :

ليس حي على المنون بخال^(١)

أى : بخالد

مجيئه على لغتى الترخيم

أجمع النحاة على جواز مجيء ترخيم الضرورة على اللغة الثانية من لغى
ترخيم المنادى ، وهي لغة التمام ، وبما جاء على هذه اللغة قول امرئ القيس
السابق : طريف بن مال ، أراد ابن مالك فحذف الكاف وجعل مابقى من
الاسم بمنزلة اسم لم يحذف منه شيء ولهذا نونه .

وأما على اللغة الأولى فأجازه سيبيويه ومنعه المبرد ، ودليل سيبيويه
ومن وافقه القياس على النداء ، والسماع ومنه قول جرير :

ألا أضحت حبا لكم رما ماً وأضحت منك شاسعة أماً ما^(٢)

(١) لم يعرف قائله ، وهو من شواهد الأشمونى ١٨٤/٣ ، والهمع ١٨١/١ ،
وانظر فيه الدرر ١٥٧/١

(٢) من شواهد سيبيويه بولاق ٣٤٣/١ ، ببروت ٤٠٣ ، والأشمونى ١٨٤/٣ ،
والنصريح ١٩٠/٢ ، واطر فيه الخزانة ٣٨٩/١ ، والامالى الشجرية ١٢٦/١ ،
٧٩/٢ ، ٩١

ورواية المبرد للمعجز :

وما عهدى كهديك يا أمّاماً

فعلى الرواية الأولى يكون الشاعر قد رخم (أمّامة) وهو غير منادى على لغة من ينتظر الضرورة ، وعلى رواية المبرد يكون الترخيم للمنداء . قال ابن مالك فى شرح الكافية : والإنصاف يقتضى تقرير الروایتين ، ولا تدفع إحداها بالآخرى (١) .

ويشهد لسبويه - أيضاً - قول أوس التميمي :

إن ابن حارث إن أشتق لرؤيته

أو أمتدحه فإنّ الناس قد علموا (٢)

وقول ابن أحرر :

أبو حنّس يؤرّفنا وطلّق وعَمَّارَ وآوَنَةَ أنالاً (٣)

(١) انظر الأشمونى ١٨٤/٣ ، والتصريح ١٩٠/٢

(٢) من شواهد سبويه بولاق ٣٤٣/١ ، بيروت ٤٠٢/١ ، والأشمونى ١٨٤/٣ ، والانصاف ٣٥٤/١ ، وانظر فيه أمالى ابن الشجرى ١٢٦/١ ، ٩٢/٢ ، ومفعول علموا محذوف ، أى : قد علموا ذلك منى .

(٣) البيت من شواهد سبويه بولاق ٣٤٣/١ ، بيروت ٤٠١/١ ، والانصاف ٣٥٤/١ ، وانظر فيه أمالى ابن الشجرى ١٢٦/١ ، والخصائص ٣٧٨/٢ ، والعبنى هامش الخزانة بولاق ٤٢١/٢ ، وشرح أبيات سبويه ٣٣٤/٢ .

فأوس أراد : ابن حارثة ، فاضطر إلى ترخيمه وهو غير منادى ، وتركه على لفظه على لغة من ينتظر ، ومثله ابن أحر الذي أراد : أئالة ، فاضطر إلى ترخيمه في غير النداء على لغة من ينتظر ، « وزعم المبرد أنه ليس في العرب أئالة ، وإنما هو أئال ، ونصبه على تقدير : يُذكرني آونة أئالا^(١) » وقيل : نصبه لأنه عطفه على الياء والنون في « يؤرقني » ، كأنه قال : يؤرقني وأئالا^(٢) »

فإن قيل : ما الفرق بين ترخيم الضرورة وحذف الضرورة ، وكلاهما حذف للضرورة الشعرية ؟

فالجواب - على ما أرى - أن ترخيم الضرورة يجوز لنا أن نستعمله في ما نشئ من شعر ، لموافقته القياس في حدود ما سبق من شروط وقواعد . أما حذف الضرورة فهو مخالف للقياس ، وغير خاضع لقواعد ، وعلى الرغم من كثرته وشيوعه في الشعر العربي ، فإنني أرى عدم اتباعه في أشعارنا لاختلاف القياس فحسب ، بل ولما يؤدي إليه - في كثير من الأحيان - من غموض في المعنى وتكلف في التقدير ، ولا أدل على ذلك من قول الشاعر :

نادَوْهمُ : أنْ أَلْجِمْوْا ، أَلَا تَا قالوا جميعاً كلهم : أَلَا فَا

(١) لعله يريد أن الفاعل ضمير الخيال المذكور في البيت قبله ، وهو :

وأية لبله تأتليك سهوا فتصبح لا ترى منهم حالاً

ويجوز أن يكون التقدير : وأونه أتذكر أئالا .

(٢) الانصاف ٣٥٥/١

— ٥٩ —

قالوا العلماء إن هذا الراجز أراد في الشطر الأول : ألا تركبون ، وفي
الشطر الثاني :

ألا فاركبوا !!

وقول الآخر :

بالخير خيرات وإن شراً فلا أريد الشر إلا أن تما

قالوا : التقديز : وإن شراً فشر ، ولا أريد الشر إلا أن تشاء !!

ومن ذلك أيضاً قول الوليد بن عقبة :

قلت لها : رقي ، فقالت : قاف لا تحسبينا قد نسينا الإيجاف

قالوا : المراد . قد وقفت !!^(١)

(١) وانظر سيبويه ٦١/٢ ، وشرح شواهد الشافعية ٢٦٢ - ٢٤٢ ، وهامش
ابن عقبل للشيخ محمد محبى الدين ١٥٩/١ - ١٦٠ ، ٢٩٥/٣ - ٢٩٦ .

ج - تصغير الترخيم

تعريفه :

هو تصغير الاسم بعد تجريده من الزوائد الصالحة للبقاء في تصغير غير الترخيم ، كقولنا في مَعْلَف : مُعَلِّف ، وفي أَزهر : زُهَيْر ، وفي مُطَلِّق : وفي مستخرج : خُرَيْج ، وفي زعفران : زَعْفَر ، وفي عصفور : عَصْفَر ، وفي خَيْر بُون : خُزَيْرِين .

ونقول في تصغير هذه الكلمات دون ترخيم : مَعْلَف ، أَزْهَر ، مُطَلِّق ، مُخَيَّرَج ، زَعْفَرَان ، عَصْفِير ، خُزَيْرِين .

وتسمى هذا النوع من التصغير بتصغير الترخيم لما فيه من الحذف المفضى إلى الترقيق والتلين .

شروطه :

من التعريف المذكور ندرك أن لهذا النوع من التصغير شرطين :
الاول : أن يكون المراد تصغيره مزيدا ، وسواء أكانت زيادته للإلحاق أم كانت لغیره ، فأما ما كانت زيادته لغیر الإلحاق فكالأمثلة السابقة ، وأما ما كانت زيادته للإلحاق فنحو : ضَفْنَد (الضخم الآحق) ، وَخَفْنَد (ذكر النعام السريع) ، وهما ملحقان بسفرجل ، فيصغران تصغير ترخيم على ضَفْنَد ، وَخَفْنَد ، وغير ترخيم على ضَفْنَد ، وَخَفْنَد (١) .

الثانى : أن تكون الزيادة الصالحة للبقاء فى تصغير غير الترخيم ، كما رأيت فى الأمثلة للمتقدمة .

وعلى هذا لا يصغر تصغير ترخيم ما كان مجردا ، نحو نهر ، وجعفر ، وسفرجل ، لعدم وجود زيادة فيه .

وكذا لا يصغر تصغير ترخيم ما كانت فيه زيادة ليست صالحة للبقاء فى تصغير غير الترخيم ، نحو مُدَحَّرَج ، وَقَدَوَّكْس (الأسد) ، إذ يصغران دون ترخيم بحذف الزائد من كل منهما ، وهو اللميم فى الأول والواو فى الثانى ، فيقال : دَحِيرَج ، وَقَدَيَسْكِس ، لأن بقاء الزائد مخل بصيغة للتصغير^(١) .

وذهب بعضهم إلى أن تصغير الترخيم ، هو : حذف كل الزوائد مطلقا ، صالحة للبقاء أو غير صالحة وعلى رأى هؤلاء يختلط تصغير الترخيم بغيره من كل ما فيه زيادة لاتصلح للبقاء ، نحو : مدحرج ، وغضنفر ، ومحر نجم ، لأن تصغير الترخيم يوجب الحذف كما يوجب تصغير غير الترخيم ، فنقول على التصغيرين : دَحِيرَج ، وَغَضَيَفَر ، وَحُرَيَجِيم بدون فرق بينهما^(٢) .

صيغته :

لهذا النوع من التصغير صيغتان فقط ، فَمَيْسَل لتصغير المزيّد ذى الأصول الثلاثة ، وفَمَيْسَل لتصغير المزيّد ذى الأصول الأربعة .

(١) انظر الاشمونى بحانية الصبان ١٦٩/٤ ، والتصريح ٣٢٣/٢ .

(٢) التعريف بفن التصريف للأستاذ الدكتور عبد العظيم الشناوى ٣٢

والتيبان فى نصريف الأسماء للأستاذ الدكتور أحمد حسن كحيل ٢١٦ .

أما للزائد ذو الأصول الخمسة كـ **الْقَبْعَشَرَى** (الجمل الضخم الشديد الوبر)
فلا يصغر تصغير ترخيم ، لأن زيادته لاتصلح للبقاء في غير الترخيم ، إذ
يصغر دون ترخيم على فاعيل ، فيقال : قبيعت ، بحذف الراء ، والالف
الزائدة لتكثير البناء

إلحاق التاء بالثلاثي المؤنث الخالي منها :

إذا كان المصغر تصغير الترخيم ثلاثي الأصول ومساها مؤنث خال من
التاء ، لحقته التاء ، فنقول في تصغير سوداء ، وحبل ، وسعاد : **سَوَيْدَة ،**
وَحْبِيْلَة ، وَسُعَيْدَة .

إلا إذا صغر نحو : حائض ، وطالق - من الأوصاف الخاصة بالمؤنث -
فلا تلحقه التاء ، لأنها في الأصل أوصاف لمذكر ، إذ الأصل : شخص حائض
وشخص طالق ، فضعفت عن نحو سوداء وحبل وسعاد في اقتضاء التاء ،
فروعي فيها الأصل ، فيقال في تصغير الترخيم **حَيَّيْضٌ وَطَلَيْقٌ .**

حذف أصل شبيه بالزائد للترخيم :

قد يحذف لهذا النوع أصل يشبه الزائد ، وذلك نحو **« بُرِّيْه ، وَسَمِيْع »**
مصغرى إبراهيم وإسماعيل تصغير ترخيم ، فحذفت الميم واللام وهما أصليان ،
لسكونهما يشبهان الزائدين ^(١) قال الرضى في شرح الشافية ٢٨٣ / ١ : وما قال

(١) في كونهما من حروف الزيادة المجموعة في قولهم « اليوم تنساه » كما
سيذكر الرضى .

العرب في تصغير إبراهيم وإسماعيل - أعنى : برية وسميع - فلما أن يكون من جعل الميم واللام زائدتين ^(١) ، وإن لم يسكونا من الغوالب في الزيادة في الكلام العربية في مثل مواضعهما ، لكنهم جعلوا حكم العجمية غير حكم العربية ، أو يكون حذف الحرف الأصلي شاذاً ، لأن تصغير الترخيم شاذ ، والأعجمي غريب شاذ في كلامهم ، فشبهاوا الميم واللام الأصليتين - لكونهما من حروف « اليوم تلساه » بحروف الزيادة ، وحذفوها حذفاً شاذاً ، لإتباع الشذوذ للشذوذ .

ومذهب سيبويه أن الهمزة في إبراهيم وإسماعيل زائدة ، بدليل سقوطها في تصغير الترخيم كما تقدم ، ولأن كلا منهما اسم أعجمي لا يعرف له اشتقاق فيقدر فيه زيادة الهمزة ، ومذهب للبرد أنها أصلية ، لأن بعدها أربعة أصول ولا تكون الهمزة زائدة أولاً في بنات الأربعة ، فهي كمزة إصطبل بزنة قمل ، وقد حذفت للميم واللام في الترخيم مع أصالتهما ، ولم يثبت باشتقاق غلبة زيادة الهمزة في مثله حتى يحمل عليه ما جهل اشتقاقه ^(٢) .

(١) وقد قطع الرضى بزياده الميم واللام فيهما قبل هذا الموضع بقليل ، وجعل ما حكاه سيبويه عن العرب في نصعير الاسمين تصغير ترخم من هولهم : « برية وسميع » ، دليلاً على زيادة الميم واللام . انظر شرح الشافعية للرضى ٢٦٣/١ - ٢٦٤ ، وانظر الكتاب سيبويه ١٣٤/٢

(٢) ينبئ على الخلاف المذكور في الهمزة خلاف في نصعير الاسمين لعسر الترخيم ، وفي تكسيرهما ، فعند سيبويه يقال : بريهم وسميع ، وهو الصحيح الذي سمع عن العرب ، وفي التكسير براهيم وسماعيل ، وعند البرد يقال : أسيريه وأسميع ، وأباريه وأسميع وحكى الكوفيون : براهيم وسماعيل عبراء وبراهمه وسماعله ، والهاء بدل من الياء ، وقال بعضهم ! أباريه وأسماع ، وأحاز ثعلب ، براه كما يقال في تصغيره نصعير الترخيم : برية والوحد أن جمعاً جمع سلامة لعدم الخلاف فيه فبقال : ابراهيمون وأسماعلون .

وانظر شرح الشافعية ٢٦٣/١ ، ٣٧٣/٢ ، والأسموني بالصبان ١٧٠/٤ ، والتصريح ٣٢٣/٢ .

وعلى ذلك نُبرِّيهُ وَسُمِّيعُ شاذان باتفاق سيديويه وللبرد . أما عند سيديويه فلحذف الميم واللام وهما أصلان ، وأما عند اللبرد فاحذف أصليين من كل منهما ، وهما الهمزة والميم من الأول ، والهمزة واللام من الثاني ، وقياس ترخيمهما ترخيم التصغير عند سيديويه : بُرِّيَهُمْ وَسُمِّيعِلْ .

ومقتضى القياس أن لا يصغرا تصغير ترخيم عند اللبرد لسكونها عنده ذوى خمسة أصول .

هل يختص تصغير الترخيم بالأعلام ؟

يرى الفراء وتعلب أنه خاص بالأعلام ، لأنها لشهرتها يدل ما بقى على ما حذف .

قال السيرافى : قال الفراء : العرب إنما تفعل ذلك - يعنى تصغير الترخيم - في الأعلام ، فلو صغرت فاطمة من فطمت المرأة صبيها ، أو حارثا من حرث يعمرث ، لقالوا : فَوَيْطَمة وَحَوَيْرِث (١) .

ومذهب البصريين أنه يجوز في الأعلام وغيرها ، وهو الصحيح ، بدليل قول العرب : « كَجَرَى بَلْبَقٍّ وَيَذَمُّ (٢) » ، و« بَلْبَقٍ تصغير أبلق » وقولهم : « عَرَفَ حَقِيقَ جَمَلِهِ (٣) » و« حَقِيقٍ تصغير أحق » وقولهم جَاءَ بِأَم

(١) هامش الكتاب ١٤٣/٢ .

(٢) بلبق : اسم فرس كان يسبق ، ومع ذلك يعاب . يضرب فى ذم المحسن . مجمع الامثال للميدانى ٤١٤/٢ رقم ٤٦٥٩ .

(٣) أى عرف هذا القدر وإن كان أحقق ، و« عرف حقيقا جملة » ، أى أن جملة عرفه فاجترأ عليه .

يضرب فى الافراط فى مؤانسة الناس ، ويقال : معناه عرف قدره ، ويقال : يضرب لمن يستضعف اساما ويولع به ، فلا يزال يؤذيه ويظلمه . مجمع الامثال

١٢/٢ رقم ٢٤١٤ .

الرَّبِيقِ عَلَى أَرِيقٍ^(١) ، وأريق تصغير أورك فقلبت الواو في التصغير همزة .

تصغير الترخيم قليل :

وتصغير الترخيم قليل في كلام العرب ، ويرى بعض العلماء أنه شاذ لما يؤدي إليه من إلباس ، فالأسماء : محمد ، ومحمود ، وأحمد ، وحامد ، وحما ، ومحمدان ، ومحمدون ، يقال في تصغيرها : حميد . مع أن للتبادر من حميد كونه تصغير حمد وهو خلاف المراد وتبادر خلاف المراد إلباس .

لذا نرى عدم اللجوء إليه إلا عند قيام القرينة المانعة من تبادر خلاف المراد .

والحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله ، والصلاة والسلام على خير خلق الله ومصطفاه

(١) قال أبو عبيد : أم الربيق : الداهية . وقال الأصمعي : تزعم العرب أنه من قول رجل رأى الغول على جمل أورك . والجمل الأورك مألونه لون الرماد ، أو هو الذي يضرب لونه إلى الخضرة .

انظر مجمع الأمثال ١/١٦٩ - المثل رقم ٨٨٨ .

(٥ - الترخيم)

المصادر والمراجع

- ١ - الإتقان في علوم القرآن للإيوطي . تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم
الهيئة المصرية العامة للكتاب .
- ٢ - الاقتراح للسيوطي . تحقيق د . أحمد قاسم . مطبعة السعادة ١٣٩٦ هـ
- ٣ - أمالي ابن الشجري . حيدرآباد ١٣٤٩ هـ
- ٤ - الإنصاف في مسائل الخلاف ، لابن الأنباري ، تحقيق الشيخ محمد
محيي الدين عبد الحميد . مطبعة السعادة ١٣٨٠ هـ
- ٥ - البرهان في علوم القرآن للزركشي . دار الفكر ببيروت .
- ٦ - التبيين في تصريف الأسماء الأستاذ الدكتور أحمد حسين كحيل .
السعادة ١٣٩٠ هـ
- ٧ - تهليل الفوائد لابن مالك . تحقيق محمد كامل بركات . دارالكاتب
العربي ١٣٨٧ هـ .
- ٨ - التصريح بضمون التوضيح للشيخ خالد الأزهرى . ط الحلبي
- ٩ - التعريف بفن التصريف الأستاذ الدكتور عبد العظيم الشناوي .
مطبعة السعادة ١٣٨٩ هـ
- ١٠ - التفسير الكبير المسمى بالبحر المحيط ، لأبي حيان . النصر
الحديثة بالرياض .
- ١١ - حاشية الخضرى على ابن عقيل ، ط الحلبي .

- ١٢ - حاشية الصهبان على الأشموني . ط الحلبي .
- ١٣ - حاشية يس على التصريح ط الحلبي .
- ١٤ - انحصائص لابن جنى . تحقيق الشيخ محمد علي النجار . دار الهدى للطباعة والنشر ببيروت
- ١٥ - الدرر اللوامع للشيخ أحمد بن الأمين الشنقيطي . الطبعة الثانية بالآؤفست ١٣٩٣ هـ .
- ١٦ - شرح أبيات سيهويه لابن السيراني . تحقيق د محمد علي الريح هاشم . الأزهرية ودار الفكر ١٣٩٥ هـ .
- ١٧ - شرح أبيات سيهويه للأعلم بهامش الكتاب ط بولاق ، وبيروت .
- ١٨ - شرح الألفية لابن عقيل . تحقيق الشيخ محمد محي الدين عبد الحميد - التجارية ١٣٨٦ هـ .
- ١٩ - شرح الألفية لأبي الحسن الأشموني ط الحلبي .
- ٢٠ - شرح الشافية الرضى . تحقيق الشيخ محمد محي الدين عبد الحميد وزميليه . حجازى ١٣٥٦ هـ .
- ٢١ - شرح شواهد شروح الألفية للعيني بهامش الخزانة ط بولاق ١٢٩٩ هـ
- ٢٢ - شرح السكافية الرضى . دار إحياء التراث العربى ببيروت .
- ٢٣ - شرح للفصل لابن يعيش ط المنيرية .
- ٢٤ - القاموس المحيط للفيروز أبادى دار الفكر ببيروت .
- ٢٥ - الكتاب لسيهويه ط بولاق ، وبيروت .

— ٦٩ —

٢٦ - الكشف للزخشرى دار الفكر بيروت .

٢٧ - لسان العرب لابن منظور إعداد وتصنيف يوسف خياط ، ونديم
مرعشلي بيروت .

٢٨ - المختص لابن جنى . تحقيق الأستاذين على النجدي وعبد الفتاح
شلبى . المجلس الأعلى للشئون الإسلامية بمصر ١٣٨٩ هـ .

٢٩ معجم شواهد العربية ، للأستاذ عبد السلام هارون الطبعة الأولى ١٣٩٢
٣٠ - المختص للمبرد تحقيق الأستاذ الدكتور محمد عبد الخالق عضيمة
المجلس الأعلى للشئون الإسلامية بمصر ١٣٩٩ هـ .

٣١ - المقرب لابن عصفور ، تحقيق الأستاذين أحمد عبد الستار
الجوارى ، وعبد الله الجبورى بغداد .

٣٢ - مع الموامع للسيوطى ط السعادة .

فهرست الموضوعات

الصفحة	الموضوع
٣	مقدمة
٥	معنى الترخيم لغة واصطلاحاً والعلاقة بين المعنيين
٦	أغراضه
٩	أنواعه
١٠	(١) ترخيم النداء
١٠	شروطه
٢٤	الخلافاً في ترخيم العلم المركب تركيباً مزجياً
٢٨	ما يحذف للتخيم
٣٠	إجازة سيبويه حذف حرفين من المختوم بالهاء
٣٠	كيفية الوقف على المرخم بحذف التاء
٣٤	متى يحذف للتخيم حرفان؟
٣٨	متى يحذف للتخيم كلمة برأسها
٤٠	ترخيم المركب الاسنادي كالمزجي
٤٠	متى يحذف للتخيم كلمة وحرف؟
٤١	لغة الترخيم
٤١	١ - لغة من ينوى المحذوف
٤٤	٢ - لغة من لا ينوى المحذوف
٤٧	اللغة الأولى أجود قياساً واستعمالاً
٤٩	متى تتعين اللغة الأولى؟
٥١	متى تتعين اللغة الثانية؟
٥٢	وصف المرخم
٥٤	(ب) ترخيم الضرورة
٥٦	مجيئته على لغتي الترخيم
٦٠	ج - تصغير الترخيم

الصفحة	الموضوع
٦٠	تعريفه
٥٥	شروطه
٦١	صيفه
٦٢	إلحاق البناء بالثلاثي المؤنث الخالي منها
٦٢	حذف أصل شبيه بالزائد للترخيم
٦٤	هل يختص تصغير الترخيم بالأعلام ؟
٦٥	تصغير الترخيم قليل
٦٦	المصادر والمراجع
٦٩	فهرس الموضوعات

